

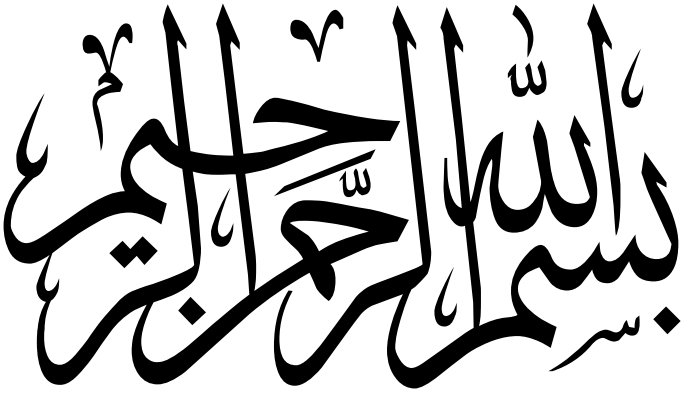
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد: ١٩٠ الجزء الثاني السنة: ٥٣ محرم ١٤٤١هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦ وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨ وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

Es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. أمين بن عائش المزيني
(رئيس التحرير)
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ.د. حافظ بن محمد الحكمي
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد سعد بن أحمد اليوبي
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرحيم بن عبد الله الشنقيطي
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. علي بن سليمان العبيد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (سابقاً)

أ.د. مبارك محمد أحمد رحمة
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة أم درمان الإسلامية

أ.د. محمد بن خالد عبد العزيز منصور
أستاذ الفقه وأصوله بالجامعة الأردنية وجامعة الكويت

***

سكرتير التحرير: **خالد بن سعد الغامدي**
قسم النشر: **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
نائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة
أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:
  - صفحة عنوان البحث باللغة العربية
  - صفحة عنوان البحث باللغة الإنجليزية
  - مستخلص البحث باللغة العربيّة
  - مستخلص البحث باللغة الإنجليزيّة
  - مقدّمة
  - صلب البحث
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
  - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد

م	البحث	رقم الصفحة
١)	الغَيْرة بين الحمد والذم في ضوء السنة المشرفة. د. محسن سميح الخالدي	٩
٢)	النهي عن الإيذاء البدني للإنسان دراسة موضوعية في السُّنة النبوية. د. شهاب الدين محمد علي أبو زهو	١٦٧
٣)	النهي عن التشبه بالحيوان في السنة النبوية. دراسة حديثية موضوعية د. عوض إبراهيم منصور بابكر	٢٨١
٤)	شفاء القلب في معرفة الرب سبحانه وتعالى تصنيف الشيخ يحيى بن أبي الخير العمراني اليماني، المتوفى سنة ٥٥٨هـ. د. يوسف بن محمد المحمادي	٤١٩
٥)	البدع كبائر وصغائر وأصول وشعب (بدعة القول بخلق القرآن الكريم أنموذجاً) د. عبد المنعم عبد الغفور أسرار	٥٠٧
٦)	"الإيمان بسدرة المنتهى" د. عادل بن حجي العامري	٥٩٧
٧)	"المخالفات الشرعية للعملات الرقمية" (البيتكوين) أنموذجاً "دراسة فقهية تأصيلية " د. أحمد نبيل محمد الحسينان	٦٧٥

مجلّة الجامعة الإسلاميّة للعلوم الشرعية – العدد ١٩٠ – الجزء الأول

البدع كبائر وصغائر وأصول وشعب

(بدعة القول بخلق القرآن الكريم أنموذجاً)

Innovations are majors and minors, fundamentals and branches (Case study: Innovation of "the Qur'an is a creation")

إعداد:

د. عبد المنعم عبد الغفور أسرار

الأستاذ المشارك في معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها

بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

البريد الإلكتروني: aaasrar1@hotmail.com

المستخلص

إن حفظ الدين هو أعظم المقاصد التي جاءت الشريعة لتحقيقها، وإن من أعظم ما يخل بالدين البدع والمحدثات، فهي أعظم إخلالاً بالدين من المعاصي الشهوانية، كما أن هذه المحدثات تتفاوت في إخلالها بالدين كثيراً، فمنها عظائم ومنها ما هو دون ذلك، ومن صفات البدع أنها تتشعّب ويتفرّع بعضها عن بعض، ولعل بدعة القول بخلق القرآن من أوضح الأمثلة على ذلك؛ إذ تشعّبت إلى مقالات كثيرة، كبدعة الأشاعرة واللفظية والواقفة والسالمية وغيرها، وكانت هذه الشعب سبباً لفتن كثيرة في الأمة، وامتحن بعض الأئمة فيها، ومن أشهرها ما تعرّض له الإمام البخاري من بلاء عند تفصيله للحق فيها.

ولهذا كان منهج الأئمة في المحدثات والبدع هو الوقوف بحزم في ردها والتحذير منها، والإمام أحمد خاصة له بلاء وصبر وثبات عظيم عندما امتحن الناس بقوة السلطان في هذه الفتنة. وهذا هو الدور الواجب والمناط بأهل العلم في تبيين الحق للناس وكشف الزيف، ومن أعرض عن هذا الواجب منهم ابتغاء زهرة الحياة الدنيا فقد وقع في كبيرة من كبائر الذنوب التي جاءت النصوص بالوعيد الشديد عليها.

الكلمات المفتاحية: البدعة – بدعة كلية – تكفير المبتدع – تشعّب البدعة – خلق القرآن – محنة بعض الأئمة في بدعة خلق القرآن.

Abstract

Proper security of the religion is the utmost goals which Islamic principle strives to achieve. And the major thing that affects the religion is the heresies and innovations, they have greatest effects on the religion than lust sin, just as the heresies very in affecting the religion; parts of them are major while some are not up to that, the major attributes of innovations is that they are divided regularly and some develop from others, the innovation of "the Qur'an is a creation" may be a distinct example because it emanated into various opinions like innovation of Ash'arism, verbalism, etc. All these sects were factors of huge temptations for this nation and some erudite scholars were tempted during the course, like Imam Al-Bukhari.

Based on that, the system of the scholars regarding the heresies and innovations is to firmly reject and warn against them, like Imam Ahmad deed, so this (Ahmad's stand) is a compulsory role and deed that the scholar should use to explain the truth to people and unveil falsehood, whoever turns away among the scholars from this obligation seeking the luxurious life engaged in one of the major sins that the Shariah warns a severe punishment about.

Key Words:

Heresy - General heresy - Heresies are various - Creation of the Holy Qur'an - Judging as unbelievers - Warning against heresies.

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾[1].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾[2].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾[3].

أما بعد:

فإن حياة الناس في معاشهم ومعادهم لا تصلح إلا بالوحي

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) النساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٠-٧١.

المنزّل من عند الله تعالى، قال تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾(١)، ولهذا كان حفظ الدين هو أعظم المقاصد الضرورية التي جاءت الشرائع كلها بتحصيلها في نفوس الناس، والتأكيد على عظم شأنها، وذلك لأن هذه المقاصد لا بد منها في قيام مصالح الدين الدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين(٢).

والحفظ لهذا المقصد العظيم يكون بأمرين:

الأول: فعل ما به قيامها وثباتها وكمالها.

الثاني: ترك ما به عدمها، ودرء ما به اختلالها ونقصها الواقع أو المتوقع فيها(٣).

فأما الأول فإن نصوص الشرع قد تضافرت في ترسيخ أصول الإيمان وشرائع الإسلام حتى يصل المكلَّف إلى درجة الإحسان في عباداته القلبية والبدنية بشتى الأساليب والطرق من تغريب وترغيب

(١) الملك: ١٤.

(٢) إبراهيم بن موسى الشاطبي، "الموافقات في أصول الشريعة". تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (ط١، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م)، ٢: ١٨.

(٣) الشاطبي، "الموافقات"، ٢: ١٨.

ومخاطبة للعقل والروح والجسد.

وإحاطة كل ذلك بسياج من النوافل والتطوعات التي تحميه من الخلل أو تعوّض النقص إذا وقع فيه.

وأما الثاني فإن النصوص قد تضافرت في حماية الدين من كل ما يمكن أن يفسده في نفس المكلّف أو ينتقض أصوله عنده، من أعمال الشرك اعتقاداً أو قولاً أو عدماً، وبيّنت ذلك بشتى الأدلة والبراهين الشرعية والعقلية، وشرعت كذلك كثيراً من الأحكام التي تحفظ دين الفرد والمجتمع من أن يتطرّق إليه النقص والإبطال، كتحريم موادة الكفار وموالاتهم والتشبّه بهم، ومخالطتهم في مجالس الاستهزاء والسخرية بالدين، أو نشر الشبهات والعقائد الفاسدة أو البدع المغلّظة المكفّرة أو نحو ذلك، ووضعت نصب أعينهم أحكاماً وعقوبات مغلّظة في حال تطرّق الفساد إلى أصل دينهم(١).

ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة القيام لله مخلصين لتحقيق هذا المقصد بالرد على أهل الأهواء والبدع، والتحذير منهم وكشف شبهاتهم، وبيان زيفهم وتلبيسهم على الأمة.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: (فالرادّ على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذب عن السنة أفضل من الجهاد)(٢).

---

(١) وكذلك فعلت هذه النصوص في حماية جناب الدين من كل ما يخلّ بأركانها، وينقص من كمالها من البدع المحدثات أو المعاصي المنكرات.

(٢) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، "مجموع الفتاوى". تحقيق عبد الرحمن بن

قال ابن القيم –رحمه الله– في سياق كلامه عن موقف الأئمة من البدع وأهلها: (ولهذا اشتد نكير السلف والأئمة لها، وصاحوا بأهلها من أقطار الأرض، وحذروا فتنتهم أشد التحذير، وبالغوا في ذلك ما لم يبالغوا مثله في إنكار الفواحش، والظلم والعدوان، إذ مضرة البدع وهدمها للدين ومنافاتها له أشد)(١).

ثم إن البدع كثيراً ما تتوسّع مشاربها، وتتفرّع شعبها، فترى أصحابها فرقاً شتى، وأحزاباً مختلفة كل حزب بما لديهم فرحون، وربما فاض كثير من أصولها الباطلة، وفروعها الفاسدة إلى طوائف أخرى، فتلاقحت مع ما عندهم من باطل وفساد، وتولد عن ذلك بدعة أشر وأقبح، فيتطاير شررها وتنتشر بين الجهلة وأهل الهوى والأغراض الفاسدة انتشار النار في الهشيم.

ولعلّ أدهى من ذلك كله وأمرّ أن يتسرّب كثير من أصول هذه

محمد بن قاسم، (ب ط، المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، ١٣: ٤، وانظر: ١٨٦: ٢٨.

(١) محمد بن أبي بكر ابن القيم، "مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين". تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م)، ١: ٣٧٢.

وانظر: محمد ابن أبي بكر ابن القيم، "زاد المعاد في هدي خير العباد". تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، (ط٨، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ٢: ٢٠٠.

المقالات وفروعها إلى أناس من أهل العلم والفضل، بجهل أو تأويل أو خطأ، فتشتد فتنة الناس بهذه البدع، ويعظم اغترارهم بمقالاتها الباطلة.

ومن ههنا عقدت العزم متوكّلاً على الله سبحانه على الكتابة في هذا الموضوع لتوضيح بعض المسائل المتعلقة بالبدعة وأقسامها، وسقت مثالاً أبيّن فيه توالد البدع بعضها من بعض، وتشعّبها وسريان فروعها في الناس إذا لم يكن الكلام فيها مضبوطاً بنصوص الكتاب والسنة وما أجمع السلف الصالح عليه، وكان أو ضح المثال على ذلك بدعة القول بخلق القرآن الكريم.

وقد حرصت أن تكون كتابتي في هذا الموضوع مستنيرة بنصوص الوحي وآثار السلف وما قاله الأئمة المحقّقون سالكاً المنهج التوصيفي في شرح مباحث البحث، وآخذاً بالمنهج التحليلي عند ذكر النصوص والاستدلال بها.

وكانت خطة البحث كالتالي:

اشتمل البحث على **مقدمة** ذكرت فيها أهمية الموضوع ومنهج البحث وخطته.

وعلى خمسة مباحث، وهي :

المبحث الأول: تعريف البدعة لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: البدع أشد إخلالاً بدين المرء من المعاصي.

المبحث الثالث: تشعّب البدع وسريانها (بدعة القول بخلق القرآن الكريم).

المبحث الرابع: من فروع بدعة الجهمية: القرآن عبارة عن كلام الله.

المبحث الخامس: من فروع بدعة الجهمية: مسألة التلفظ بالقرآن.

المبحث السادس: محنة الإمام البخاري في مسألة اللفظ.

المبحث السابع: من فروع بدعة الجهمية: التوقف في مسألة خلق القرآن.

المبحث الثامن: من فروع بدعة الجهمية: عدم التمييز بين كلام الباري وصوت القاري، وهذه البدعة تولّدت مما سبق كما هو شأن البدع.

ثم ختمت البحث **بخاتمة** ذكرت فيها أهم النتائج المستخلصة من البحث.

منهج البحث:

اتبعت في عزو الآيات والأحاديث الواردة في البحث الطريقة الآتية:

١ – عزوتُ الآيات إلى مواضعها في الكتاب العزيز بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٢ – عزوتُ الأحاديث إلى مصادرها كما يلي:

أ– إن كان الخبر في الصحيحين أو في أحدهما فإنني أكتفي

بعزوه إلى موضعه فيهما.

ب- إن لم يكن الخبر في الصحيحين أو في أحدهما فإنني أعزوه إلى مواضعه في بقية الكتب الستة وغيرها من كتب السنن والمعاجم والمسانيد.

ج- وأعتمد في الحكم على الحديث إن لم يكن في الصحيحين أو أحدهما على أقوال الأئمة المحققّين في هذا الشأن.

د- ذيّلت البحث بقائمة للمراجع والمصادر، وبقائمة أخرى لموضوعات البحث ومحتوياته.

هذا وأسأل الله التوفيق والسداد إنه حسبنا ونعم الوكيل والحمدلله رب العالمين..

المبحث الأول: تعريف البدعة لغةً واصطلاحاً.

أولاً: تعريف البدعة لغة:

البدعة: مصدر من الفعل (بَدَعَ)، وأصل مادتها تدلّ على الاختراع والابتداء على غير مثال سابق.

ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾[1]، أي: خلقهما على غير مثال سابق، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾[2]، أي: ما كنت أول من جاء بالرسالة من الله تعالى للعباد، بل تقدّمني كثير من الرسل.

ومنه قولهم: أبدعت الشيء قولاً وفعلاً، إذا ابتدأته لا عن سابق مثال.

وقد يخصّونه بما كان مستحسناً فيقولون: هذا أمر بديع، إذا كان حسناً لا مثال له في الحسن، فكأنه لم يتقدّمه ما يشبهه.

وقولهم: أُبدِعت الإبل، إذا كَلَّتْ وعَطِبَتْ، فجعلوا انقطاعها عما كانت عليه من عادة السير، إبداعاً: إذا طرأ عليها أمر خلاف ما اعتيد منها، وحدث ذلك لها.

ونحو قولهم: أَبدع فلان بفلان، إذا قطع به ولم يقم بحاجته،

(١) البقرة: ١١٧.

(٢) الأحقاف: ٩.

فجعلوا خذلانه له أمراً طارئاً خارجاً عما جرت به عادة الرجال.

وفي حديث أبي مسعود الأنصاري -رضي الله عنه- قال: جاء رجل إلى النبي فقال: إني أُبدِع بي فاحملني، فقال: «ما عندي»، فقال رجل: يا رسول الله، أنا أدلّه على من يحمله، فقال رسول اللهﷺ : «من دلّ على خير فله مثل أجر فاعله»[1].

ومعنى: أبدع بي: أي هلكت دابتي وعطبت[2].

فالبدعة اسم هيئة من بَدَعَ، كالجِلسة من جَلَسَ[3].

---

(١) أخرجه مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (ب ط، استنبول: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع)، ٣: ١٥٠٦.

(٢) يحيى بن شرف النووي، "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج". (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ)، ١٣: ٤١.

(٣) انظر: أحمد بن فارس القزويني، "معجم مقاييس اللغة". عبد السلام محمد هارون، (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ)، ١: ٢٠٩؛ والمبارك بن محمد ابن الأثير، "النهاية في غريب الحديث والأثر". تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، (ب ط، القاهرة: دار الفكر الإسلامي الحديث، ٢٠٠٠م)، ١: ١٠٦؛ وأحمد بن محمد الفيومي، "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير". (ب ط، بيروت: المكتبة العلمية، ب ت)، ٣٨؛ وإبراهيم بن موسى الشاطبي، "الاعتصام". تحقيق سليم بن عيد الهلالي، (ط١، الخبر: دار ابن عفان، ١٤١٢هـ)، ١: ٣٦؛ ومحمد بن أكرم ابن منظور، "لسان العرب". تعليق علي شيري، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ)، ٨: ٦؛ وإسماعيل بن حماد الجوهري، "الصحاح". تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،

ثانياً: تعريف البدعة اصطلاحاً:

تنوّعت عبارات العلماء في تعريف البدعة اصطلاحاً، ولعلّ أفضل تعريف لها أن يقال:

البدعة: هي التقرّب إلى الله عز وجل بغير ما شرع.

فهذا التعريف يشمل ما ذكره بعض العلماء من أنها إحداث في الدين، ولم يكن له أصل في الشرع[١]،

أو لم يدلّ عليه دليل شرعي[٢]، ويشمل ما ذكره آخرون من أنها

(ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م)، ٣: ١١٨٣؛ والخليل بن احمد الفراهيدي، "العين". تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، (ب ط، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ب ت.)، ٢: ٥٤؛ ومحمد بن الوليد الطرطوشي، "كتاب الحوادث والبدع". ضبطه وعلّق عليه علي بن حسن بن عبدالحميد الحلبي، (ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤١٦هـ)، ٤٠؛ ومحمد بن الحسن ابن دريد، "جمهرة اللغة". تحقيق رمزي منير بعلبكي، (ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م)، ١: ٢٤٥.

(١) أحمد بن علي بن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري". (ب ط، بيروت: دار المعرفة للنشر، ب ت)، ١٣: ٢٥٣؛ ومحمود بن أحمد العيني، "عمدة القاري شرح صحيح البخاري". (ب ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب ت)، ٢٥: ٣٧.

(٢) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، "الاستقامة". تحقيق محمد رشاد سالم، (ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣هـ)، ٢: ٩٥.

إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله ﷺ[1]، ولم يكن عليه الصحابة والتابعون[2].

وأنها: تصادم الشريعة بالمخالفة، إما تغييراً أو زيادة أو نقصاناً[3].

وأنها: ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة من

وربما فصّل بعضهم فقال: ولم يكن له أصل في الشرع بدليل خاص أو عام. عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، "جامع العلوم والحكم". تحقيق شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، (ط٧، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، ٢٥٢.

(١) يحيى بن شرف النووي، "تهذيب الأسماء واللغات". التصحيح والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، (ب ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ب ت)، ٣: ٢٢.

(٢) علي بن محمد الجرجاني، "التعريفات". ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، ٤٣؛ وحافظ بن أحمد حكمي، "معارج القبول بشرح سلم الوصول". تحقيق عمر بن محمود أبو عمر، (ط١، الدمام: دار ابن القيم، ١٤١٠هـ - ٩٩٠ م)، ٢: ٥٠٢.

(٣) عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، "تلبيس إبليس". (ط١، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م) ١٦؛ وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع". تحقيق ذيب بن مصري بن ناصر القحطاني، (ب ط، الرياض: مطابع الرشيد، ١٤٠٩هـ)، ٨٨.

الاعتقادات والعبادات[١].

وأنها: هي ما لم يشرعه الله ورسوله بأمر إيجاب ولا استحباب[٢].

ويشمل التقرّب إلى الله بالفعل أو الترك، كما يشمل البدع الواقعة في العبادات والعادات.

كما يشمل كذلك كل أقسام البدعة عند المحقّقين من كونها:

مكفّرة أو غير مكفّرة، كبيرة أو صغيرة، حقيقية أو إضافية، كلية أو جزئية.

وسواء أكان صاحبها متأولاً معذوراً أو متعمداً آثماً، أو كان داعية مجاهراً بها أو قاصراً مستتراً بها، وغيرها من الأقسام كما سيأتي تفصيله لاحقاً.

وأما تعريف الشاطبي –رحمه الله– للبدعة بأنها: «طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية»[٣] فإني أعرضت عنه، وإن ارتضاه أكثر من ألّف في البدعة من المتأخرين.

وذلك لأنه تعريف صعب طويل يحتاج إلى شرح وإيضاح، وهذا

(١) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٨: ٢٤٦.

(٢) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ٤: ١٠٧؛ وأحمد بن محمد الهيتمي، "الفتاوى الحديثية". (ب ط، دار الفكر، ب ت)، ٢٨١.

(٣) الشاطبي، "الاعتصام"، ١: ٥١.

ما فعله هو -رحمه الله- حيث شرح هذا التعريف في صفحات كثيرة من كتابه، لأنه نحى منحى المتكلّمين في الإتيان بحد كلي جامع لكل أفراد المحدود (مطرد) مانع من دخول غيره فيه (منعكس)، ويكون ذلك بذكر الجنس القريب والفصل كالحيوان الناطق للإنسان، وهو الحد التام عندهم(١).

ومنهج أهل المنطق والكلام في الحدود والبراهين مع وعورة مسلكها، وصعوبة طريقها، لا تؤدي إلى مقصودها من إيضاح المبهم، وتبيين المشكل، بل العكس هو نتيجة حدودها وبراهينها؛ إذ تزيد المبهم إبهاماً، والمشكل إشكالاً، وربما أبهمت المبين، وأشكلت المحكم، وأسوأ من هذا كله أنه تستلزم لوازم باطلة في العلم والعمل فما بني على باطل فهو باطل.

والشاطبي نفسه -رحمه الله- أنكر على المتكلّمين هذا المسلك

(١) وذلك أن العلم الحادث النظري عندهم يكون بالتصور أولاً، ثم بالتصديق ثانياً، والتصور لا يُتوصّل إليه إلا بالقول الشارح، وهو الحدود، والتصديق لا يُتوصّل إليه إلا بالحجة، وهي البراهين، ثم إن لهم في هذا تقسيمات كليلة، فيها حشو كثير، وعلم قليل، لا يفهمه الغبي، ولا يحتاجه الذكي.
انظر: محمد بن محمد الغزالي، "معيار العلم في فن المنطق". تحقيق الدكتور سليمان دنيا، (ب ط، مصر: دار المعارف، ١٩٦١م)، ٢٦٥ وما بعدها؛ وهادي فضل الله، "مقدمات في علم المنطق". (ط١، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٥م).

في التعريفات، حيث بيّن أن الشريعة نزلت بلسان العرب، وعادة العرب في التعريفات هي تبيين المبهم بمرادفه أو بلازمه الظاهر لكل أحد[١].

(١) وقد أفاض رحمه الله في الإنكار على مسلك المتكلّمين في التعريفات وضرب أمثلة كثيرة بيّن فيها عادة الجمهور في تبيين المبهم وعادة المناطقة تلاميذ اليونان في ذلك، فمما ذكره:

أنه لو طُلب معنى الإنسان من الجمهور لقالوا: إنه هذا الذي أنت من جنسه.

أو معنى الملك لقالوا: إنه خلق من خلق الله يتصرف في أمره.

أو معنى الكوكب لقالوا: هذا الذي نشاهده بالليل.

أو معنى المكان لقالوا: هذا الذي أنت فيه.

بينما أجاب المناطقة في تعريف الإنسان بقولهم: حيوان ناطق صائل.

وفي تعريف الملك قالوا: جوهر بسيط ذو نهاية ونطق عقلي.

وفي تعريف الكوكب قالوا: جسم بسيط كري منير متحرك في وسط الفلك، غير مشتمل عليه.

وفي المكان قالوا: هو السطح الباطن من الجرم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجرم المحوي.

وما أشبه ذلك من الأمور التي لا يُتوصّل إليها إلا بعد تكلُّف ومشقّة في طلب تلك المعاني صعبة المرام، ولهذا لم يعتبره الشرع هذا المسلك، ولم يكلّف به، وإنما شأن الشرع هو تقريب المعنى بالالفاظ المترادفة، وما قام مقامها من البيانات القريبة، كالتفسير باللازم أو بذكر أركانه أو جزئياته وعلاماته التي تجلي أمره، فيحصل فهم الخطاب، كما بيّن النبي ﷺ الصلاة والحج بفعله وقوله على ما يليق بالجمهور، وكما بيّن الإسلام والإيمان والإحسان بذكر أركانه، وكما بيّن

الكبر بلازمه الظاهر لكل أحد فقال: «الكبر بطر الحق، وغمط الناس» (أخرجه مسلم، "صحيح مسلم"، ١: ٩٣)، ونحو ذلك.

ولهذا فإني أظن أن بعض الفقهاء زادوا الأمور غموضاً في اعتمادهم طريقة المناطقة (الحدّ الجامع المانع) عند تعريفهم الاصطلاحي لكثير من العبادات والعقود والمعاملات.

فعرّف بعضهم الصلاة بقوله: أفعال أقوال مخصوصة، في أزمنة مخصوصة، تبدأ بالتكبير، وتختم بالتسليم.

والحجّ: قصد مكة في أزمنة مخصوصة لأداء أفعال مخصوصة.

وهكذا في كثير من التعريفات.

ثم يشرعون في شرح التعريف.

وأيم الله، هل لو جاء كافر يريد الإسلام، وطلب منا تعريف الصلاة والحج مثلاً، هل تصلح هذه التعريفات جواباً له؟ أو يقال له: الصلاة: هي التقرّب إلى الله خمس مرات في اليوم والليلة فرضاً. ثم تشرح له أركانها وواجباتها وسننها ونحو ذلك حسب حاله، كما علّم النبي ﷺ أصحابه الصلاة بأقواله وأفعاله وقال لهم: «صلّوا كما رأيتموني أصلّي».

أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، (ط١، دار طوق النجاة –مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي–، ١٤٢٢هـ)، ١: ١٢٨.

وكذلك الحجّ يقال له: قصد مكة للطواف والسعي، والوقوف بعرفة، والمبيت بمنى ومزدلفة، ورمي الجمار. ثم تشرح له شيئاً فشيئاً كما شرح النبي ﷺ الحج لأصحابه بأقواله وأفعاله وأمرهم أن يأخذوا عنه نسكهم.

فالمراد أنه لا حاجة لنا إلى تصورات المناطقة، وحدودهم، وتصديقاتهم،

ولكن ههنا مسألة مهمة نشير إليها في البحث التالي.

المبحث الثاني: البدع أشد إخلالاً بدين المرء من المعاصي.

إن البدع وإن كانت من جنس المعاصي في إخلالها بالدين إلا أنها تغلظ عنها بفارق كبير جداً يجب التنبّه له، وهو أن جميع البدع راجعة إلى الإخلال بالدين، إما أصلاً، وإما فرعاً، إذ إن البدعة تخلّ بالمشروع زيادة أو نقصاً أو تغييراً لهيئته أوشروطه أو أركانه، فهي مضادة للشرع، مراغمة له، وصاحبها كأنما نصب نفسه مضاهياً للشارع، رامياً له بالقصور والنقص، فالمبتدع ردّ قصد الشارع في الانفراد بالتشريع، بل إنه جعل نفسه في منزلة من استدرك على الشرع في الحكم[1].

وبراهينهم، بل هي مع مشقتها ضرر غالب على نفعها إن كان فيها نفع، ولشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– سفر نفيس في بيان فساد علم المنطق، وضعفه وتناقضه وضرره، وقد اعترف فلاسفة الغرب المحدثين بأنه لم يؤلف كتاب في نقد المنطق – من بعد أن وضع قواعد أرسطو– مثل كتاب شيخ الإسلام في نقض المنطق.

انظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، "نقض المنطق". تصحيح محمد حامد الفقي، (ب ط، القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، ب ت)؛ و "الردّ على المنطقيين". (ب ط، بيروت: دار المعرفة، ب ت)؛ ومحمد حسني الزين، "منطق ابن تيمية ومنهجه الفكري". (ط١، المكتب الإسلامي، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م).

(١) انظر: الشاطبي، "الاعتصام"، ١: ٦٦.

بينما المعصية راجعة إلى الإخلال بالدين باتباع شهوات النفس وملذاتها.

فحاصل المعصية مخالفة المكلف لما يعتقد صحته من الشريعة، وحاصل البدعة مخالفة المكلف في اعتقاد كمال الشريعة وتمامها، ولهذا كان أهل البدع شرّ من أهل المعاصي الشهوانية بالسنة والإجماع[1]، وذلك في الجملة، أي جنس البدع شر من جنس المعاصي، وإن كان في أفراد المعاصي ما هو شر من بعض أفراد البدع.

وينبّه ههنا إلى أن الكلام عن البدعة من حيث هي، وإلا فإن غالب أصحاب البدع يرون أنها من الشرع، وإلا لم يفعلوها.

وهذا المعنى هو الذي أشار إليه بعض السلف في ذمّهم للبدعة، كقول الإمام مالك: (من أحدث في هذه شيئا لم يكن عليها سلفها، فقد زعم أن رسول الله ﷺ خان الرسالة، لأن الله تعالى يقول: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[2]، فما لم يكن يومئذ ديناً لا يكون اليوم ديناً)[3]. وقال نحو

(١) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ٢٠: ١٠٣.

(٢) المائدة: ٣.

(٣) أخرجه علي بن أحمد ابن حزم، "الإحكام في أصول الأحكام". تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، قدّم له الأستاذ الدكتور إحسان عباس، (ط٢، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، الباب الخامس والثلاثون

هذا المعنى حينما أجاب من سأله عن الإحرام من عند قبر النبي ﷺ من المسجد؟ فقال له: (لا تفعل، فإني أخشى عليك الفتنة) قال: وأي فتنة في هذا؟ إنما هي أميال أزيدها!، قال: (وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصّر عنها رسول الله ﷺ، إني سمعت الله يقول: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[١])[٢].

وهذا الفارق الأساسي بين المعصية والبدعة يورث فارقاً في الحكم بينهما، حيث يقال: إن البدع في الشرع كلها تلحق بكبائر الذنوب والمعاصي، ولا يكون منها ما هو من اللمم وصغائر الذنوب، بله أن يكون منها ما هو مكروه.

فوصف الضلالة لازم لكل البدع، شامل لجميع أنواعها، كما قال ﷺ: «كل بدعة ضلالة»[٣]، ولكن هذه البدع ليست في الذم والنهي على رتبة واحدة، فمنها ما هو قبيح وأقبح، وغليظ وأغلظ، فإذا

في الاستحسان والاستنباط في الرأي وإبطال كل ذلك، ٦: ٥٨.

(١) النور: ٦٣.

(٢) أخرجه محمد بن عبد الله ابن العربي، "أحكام القرآن". راجع أصوله وخرّج أحاديثه وعلّق عليه محمد عبد القادر عطا، (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، في مسألة معنى قوله تعالى: (أن تصيبهم فتنة)، ٣: ٤٣٢.

(٣) أخرجه مسلم، "صحيح مسلم"، ٢: ٥٩٢.

نسب بعضها إلى بعض يمكن القول أن منها كباراً، ومنها صغاراً[1]، وذلك من عدة أوجه كما يلي:

الأول: إن البدع منها ما يخل بشروط العبادة أو أركانها وواجباتها، ومنه ما يخل بسننها ومستحباتها. فإن وقعت البدعة في الشروط كأن يجعل وقت الفجر قبل طلوع الفجر الصادق، أو وقعت في الأركان كأن يجعل السجود قبل الركوع، أو وقعت في الواجبات كأن يجعل التسبيح هو الذكر المشروع في الجلوس بين السجدتين فهذه البدع ونحوها تكون من الكبائر، وإن وقعت البدعة في السنن والمستحبات كأن يجعل الدعاء جماعة هو السنة بعد الصلاة فهي أدنى رتبة بلا شك، وهكذا سائر العبادات، وبناءً على ما سبق يمكن تقسيم البدع إلى كبائر وصغائر بحسب ما تخل من العبادة التي تقع فيها[2].

الثاني: إن البدع منها بدع كلية، وبدع جزئية:

فالبدع الكلية: هي البدع المركبة التي تقع في أمور كلية، تشمل فروعا وجزئيات كثيرة.

مثل بدعة الروافض والتصوف وبدعة الأشعرية، وبدعة الخوارج ونحوهم من الفرق.

وأما البدع الجزئية فهي البدع البسيطة التي تقع في أمر جزئي،

(١) الشاطبي، "الاعتصام"، ١: ٦٦؛ ٢: ٥٣٠-٥٥٩.

(٢) الشاطبي، "الاعتصام"، ٢: ٥١٨، ٥٤٠.

كبدعة الاحتفال بمولد نبي من الأنبياء عليهم السلام، أو ولي من الأولياء، أو البدع الواقعة في بعض أحكام الصلاة أو الصيام أو الزكاة أو الحج ونحوها.

فما وقع من البدع في الكليات فهو من كبائر البدع، وما وقع في الجزئيات فهو من صغائر البدع[١].

هذا في الجملة، وإلا فإن البدعة قد تكون واقعة في الجزئيات، ولكنها تكون من كبائر البدع، كبدعة النياحة واللطم على الحسين في يوم عاشوراء أو كبدعة الاحتفال بعيد النيروز مثلاً.

الثالث: أن من البدع ما ينتشر ويظهر وتعمّ البلوى به، ومن البدع ما يكون محدود الظهور والانتشار.

فالأول: كبدعة الذكر بالرقص والدف والتصفيق في المساجد والمحافل ليلة الإسراء والمعراج، والثاني كبدعة الاحتفال بمولد ولي ما في قرية لا يتعدّى ذكره هذه القرية مثلاً.

فيمكن القول أن البدع التي تظهر وتثبت تعدّ من كبائر البدع، وأن البدع التي لا تعمّ بها البلوى بها تعدّ من صغائر البدع، وهذا ليس بضابط دقيق، وإنما المراد وقوعه في الجملة وفي الغالب، وإلا قد يعتري البدعة المحدودة غير المنتشرة ما يجعلها من كبائر البدع كما لو احتفلوا بميلاد من عُرِف بكفره أو زندقته، أو تخلل احتفالهم شيء من الكبائر

(١) الشاطبي، "الاعتصام"، ٢: ٥٤٩.

والموبقات، كشرب خمر، أو انتهاك أعراض، ونحو ذلك.

وأخيراً يقال: إن البدع الصغار قد يشوبها أو يقترن بها ما يغلظ مخالفتها للدين حتى تصير من الكبائر، وذلك كأن يداوم عليها صاحبها، ويصرّ عليها[1]، أو كأن يدعو إليها، وينافح عنها، وربما شنع على من أنكرها، وأشد من ذلك من أنكر على من تركها، أو كأن تُفعل في مجامع الناس، أو تنقل على شاشات التلفاز، والتواصل الاجتماعي، أو يفعلها من يُقتدى به، فيعمل به فئام العوام أتباع كل ناعق.

فإن العالم مثلاً، إذا أظهر البدعة -وإن صغرت- سهل على الناس ارتكابها، فإنه لا يشك أحد أن افتتان الجاهل ببدعة العالم أشدّ من افتتانه بمعصيته؛ لأن فعل العالم لها يوحي إلى الجاهل أنها قربة وطاعة، فيكون أشدّ اتباعاً للعالم فيها[2]. فأصبحت كبيرة لا من حيث

(١) وأما مقولة: (لا صغيرة مع الإصرار، ولا كبيرة مع الاستغفار) فقد رويت مرفوعة بسند ضعيف جداً، انظر: محمد ناصر الدين الألباني، "ضعيف الجامع الصغير وزيادته". أشرف على طبعه: زهير الشاويش، (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٠هـ)، ٩١٠، كما رويت موقوفة عن ابن عباس -رضي الله عنه-، ولا يصح، وإنما هو من كلام بعض المتصوفة، انظر: محمد بن علي الشوكاني، "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول". الشيخ أحمد عزو عناية، وقدّم له الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، (ط١، دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)، ١: ١٤٦.

(٢) انظر: الشاطبي، "الاعتصام"، ١: ٥٥١-٥٥٢.

هي بل من حيث ما قارفها، وهو أمر خارج عنها.

ثم إن البدع قد تغلّظ وتستفحل لدى أصحابها حتى تصل بهم إلى بدع غليظة تخلّ إخلالاً كبيراً بالدين فتكون من عظائم البدع وموبقاتها وقد تغلظ أكثر حتى تخلّ بأصل إيمان المرء وتنقض إيمانه.

وقد فصّل الشاطبي رحمه الله تعالى القول في تقسيم البدع إلى كبائر وصغائر في مواطن من كتاب الاعتصام، والتي تمت الإشارة والإحالة إليها في ثنايا هذا البحث.

ولهذا يمكن تقسيم البدع الكبرى إلى قسمين:

الأول: بدع كبرى مغلّظة (مكفّرة).

وهي التي تتضمّن كفراً بواحاً تخرج صاحبها من الملة.

الثاني: بدع كبرى مغلّظة (غير مكفّرة).

وهي البدع التي تتضمّن إخلالاً كبيراً بالدين، ومخالفة عظيمة للشرع دون أن تصل إلى حد الكفر البواح المخرج من الملة[1].

(١) انظر: حكمي، "معارج القبول"، ٣: ١٢٤٤.

المبحث الثالث: تشعّب البدع وسريانها (بدعة القول بخلق القرآن الكريم أنموذجاً).

وهي بدعة أحدثها الجهمية نتيجة لإنكارهم أسماء الله وصفاته، وقد أجمع السلف على أنها بدعة مغلّظة، والمشهور عنهم أنها بدعة مكفّرة مخرجة من الملة[1].

وأما تكفير الجهمية (المشهور عن الإمام أحمد وعامة أئمة أهل السنة تكفير الجهمية وهم المعطّلة لصفات الرحمن؛ فإن قولهم صريح في مناقضة ما جاءت به الرسل من الكتاب، وحقيقة قولهم جحود الصانع، ففيه جحود الرب وجحود ما أخبر به عن نفسه على لسان رسله؛ ولهذا قال عبد الله بن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. وقال غير واحد من الأئمة: إنهم أكفر من اليهود والنصارى. يعنون: من هذه الجهة، ولهذا كفّروا من يقول: إن القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة، وإن الله ليس على العرش، وإن الله ليس له علم ولا قدرة ولا رحمة ولا غضب ونحو ذلك من صفاته)[2].

(١) والناظر في أصول هذه المقالة يجد أن مآلاتها هي إنكار الوحي والشرع والأديان كلها، بل تؤول مقالاتها إلى إنكار وجود الله تبارك وتعالى الحقيقي، وجعل وجوده وجوداً ذهنياً مطلقاً، كوجود الأساطير في أذهان أصحابها.

(٢) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٤٨٥.

ثم هناك من حكى عن السلف فيما ورد عنهم من تكفير الجهمية وغيرهم قولين:

أحدهما: أنه كفر ينقل عن الملة، وهو قول الأكثرين.

الثاني: أنه كفر لا ينقل عن الملة. وإن هذا قالوه على سبيل التغليظ.

كما تنازع المتأخرون من أصحاب أحمد في تخليد المكفَّر من هؤلاء، فأطلق أكثرهم التخليد، وامتنع بعضهم من القول به، (وحقيقة الأمر أنهم أصابهم في ألفاظ العموم في كلام الأئمة ما أصاب الأولين في ألفاظ العموم في نصوص الشارع. كلما رأوهم قالوا: من قال كذا فهو كافر. اعتقد المستمع أن هذا اللفظ شامل لكل من قاله، ولم يتدبروا أن التكفير له شروط وموانع قد تنتقي في حق المعين، وأن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير العين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع)[1].

ويبيّن هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات لم يكفروا أكثر من تكلّم بهذا الكلام بعينه. ومشهور دعاء الإمام أحمد للخليفة وغيره ممن قال بهذه المقالة ودعا إليها، وحمل الناس عليها بالسوط والسيف، وهذا في أغلظ التهجّم. ولو كانوا مرتدّين عن الإسلام لما استغفر الله، كما نقل عنه أنه كفّر قوماً معيّنين من الجهمية

(١) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٤٨٧.

(فأما أن يذكر عنه في المسألة روايتان ففيه نظر، أو يحمل الأمر على التفصيل، فيقال: من كفّره بعينه؛ فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه، ومن لم يكفّره بعينه؛ فلانتفاء ذلك في حقه، هذا مع إطلاق قوله بالتكفير على سبيل العموم)[1].

ويعود أصل هذه المقالة الخبيثة وغيرها من مقالات الجهمية إلى الفلاسفة الصابئة المشركين، ومن أضلوه من اليهود والنصارى. وذلك أن الصابئة كان منهم دهريون منكرون للصانع، وللبعث، والمعاد، ويقولون بقدم العالم، وكان منهم من ليس بدهري، بل يثبتون الصانع، ويقولون بحدوث العالم. إلا أنهم كانوا لا يثبتون لله كلاماً، بل لا يثبتون سائر صفات الله عزّ وجلّ، حيث كانوا لا يصفون الله بأي صفة ثبوتية، وإنما يصفونه بالسلوب فقط: فيقولون: ليس بجوهر، ولاعرض، ولاجسم، ولاطول... الخ.

وكان هؤلاء الصابئة مختلفين أشد الاختلاف في الأمور الإلهية، ويتناظرون فيما بينهم بالمنطق المأخوذ مقدماته من المقدمات السفلية الموجودة في التراب والماء والهواء، والحيوان والمعدن، والنبات، ويريدون بهذه المقدمات السفلية التي تصلح لمعرفة أمور الدنيا: من صناعة، وحراثة، وحياكة، أن ينالوا معرفة علم مافوق السموات، وأول الأمر وآخره.

(١) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٤٨٨، ٢٣: ٣٤٨.

فتلقف هذا المذهب منهم الجعد بن درهم لأنه كان بحران، وحران بها كثير من الصائبة فأنكر أن يكون الله كلم موسى تكليماً، أو اتخذ إبراهيم خليلاً. فذبح على ذلك في أوائل المائة الثانية، ثم تلقف عنه هذا القول الجهم بن صفوان، ولكنه نافق لما رأى مصير سلفه واستشناع المسلمين لهذا القول فقال: هو يتكلم مجازاً لا حقيقة وكلامه مخلوق في محل كالهواء، وورق الشجر.

ثم دخلت المعتزلة في مذهب جهم بسبب مناظرتهم للصابئة الدهرية، وقالوا: إن الله يتكلّم حقيقة، لكن المتكلّم هو من فعل الكلام، ولو كان في محل منفصل عنه! ولم يفرقوا بين قال وفعل، فناظروهم في إثبات وجود الله عز وجل بهذه المقدمات المنطقية الفاسدة فقالوا: لا يمكن إثبات حدوث العالم إلا بإثبات الأعراض، ومن ثم إثبات حدوثها، ومن ثم إثبات، عدم خلو الإجسام منها، ومن ثم إثبات امتناع حوادث لا أول لها. وبالتالي يُثبت حدوث الأجسام لأن ما لا يسبق الحادث فهو حادث، فالعالم حادث لأنه مكون من الجواهر والأجسام والأعراض. ثم إذا أثبتوا حدوث العالم قالوا: كل حادث لابد له من محدث وهو الله عز وجل وكل فقرة من الفقرات السابقة يستدلون لها بمقدمات وأقيسة منطقية طويلة كليلة مملة وسقيمة في نفس الوقت.

لكن تحسن الإشارة ههنا إلى أن إثبات حدوث العالم بحلول الحوادث فيه أدى إلى تقريرهم بأن الله لا تحل الحوادث به؛ لأن ما تحل

به الحوادث فهو حادث، فهذا أدى إلى إنكار كل صفات الله تعالى عند المعتزلة؛ لأنها أعراض، والأعراض حادثة عنهم، ونفي صفات الله تعالى أدى بهم إلى القول بنفي صفة الكلام والقول بحدوث القرآن الكريم، والحادث مخلوق عندهم.

فتسلّطت عليهم الفلاسفة وقالوا: إن دليلكم هذا ينتقض بما ثبت في كتابكم من إثبات الصفات لله عز وجل، والصفات: أعراض، والأعراض حادثة فيلزم أن يكون الصانع حادثاً، لأن ماقامت به الحوادث فهو حادث كما قررتم! فالتزمت المعتزلة حينئذ نفي جميع الصفات، حتى يستقيم دليلهم في إثبات الصانع، وقالوا بخلق القرآن.

وكان هؤلاء قد كثروا في أواخر المائة الثانية بسبب تعريب كتب الفلاسفة والصابئة في عهد المأمون، فظهرت هذه المقالة في أهل السيف والإمارة (المأمون ثم المعتصم ثم الواثق) الذين امتحنوا الناس بهذه المقولة. فتصدى لها الإمام المبجل أحمد بن حنبل وامتحن وأوذي فيها أشد الامتحان والأذى، حتى نصر الله السنة على يديه، إلا أن فروع الجهمية كانت قد انتشرت في الناس، فظهرت مقالات كثيرة في هذا الباب. وكان أمر الله قدراً مقدوراً[1].

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ضعف هذه

(١) انظر ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٢٦، ١٤٩، ١٦٤، ٣١٠، ٣٥٠، ٥٠٢.

الطريقة التي يسلكها المتكلّمون في إثبات وجود الله عز وجل في مواضع كثيرة من كتبه[١].

ومجمل القول فيما تقدّم أن يقال: مسألة حلول الحوادث من الألفاظ المحدثة المبتدعة والقول في ذلك نفياً وإثباتاً لم يرد به كتاب ولاسنة. والقاعدة في هذه الألفاظ المحدثة أن يفصّل القول فيها: فإن أريد بنفي حلول الحوادث بالله عز وجل أنه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته، أو أنه لا يحدث له وصف متجدد لم يكن فهذا نفي صحيح. وإن أريد به نفي صفات الله عز وجل أو شيء منها فهذا نفي باطل، تستخدم الألفاظ الشرعية التي وردت في الكتاب والسنة لإثبات هذه المسائل الشرعية[٢].

(١) انظر أحمد بن عبد الحليم، "درء التعارض بين العقل والنقل". تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، (ط٢، المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ – ١٩٩١م)، خاصة في الجزء الثاني والثالث والرابع؛ وأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، " منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ". تحقيق محمد رشاد سالم، (ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٦هـ)، ١: ١٤٨، ١٨٠، ٤٤٢، ٢: ٢٥٨؛ وابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٢٦، ١٤٩، ١٦٤، ٣١٠، ٣٥٠.

(٢) انظر ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ٦: ٣٢٣؛ ومحمد بن علاء الدين ابن أبي العز، "شرح الطحاوية". تحقيق شعيب الأرنؤوط – عبد الله بن المحسن التركي، (ط١٠، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م)، ٧٦،

وقد تبيّنت خطورة هذه البدعة ومآلاتها لدى السلف الصالح منذ ظهورها، فجاءت عباراتهم صريحة في ردّها والإنكار عليها.

روى إسحق بن راهويه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: (أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم منذ سبعين سنة يقولون: الله خالق وماسواه مخلوق، والقرآن كلام الله، منه خرج وإليه يعود)[1].

وانظر زيادة تفصيل لهذه القاعدة: ٢٠٧.

(١) أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي، "الرد على الجهمية". تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: زهير الشاويش، (ط٤، بيروت – دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٢هـ)، ١٠٠؛ وأخرجه في، "الرد على بشر". تحقيق محمد حامد الفقي، (ب ط، دار الكتب العلمية –تصوير–، ١٣٥٨هـ)، ١١٦؛ وعبيد الله بن محمد ابن بطة، "الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة". تحقيق رضا بن نعسان معطي، ويوسف بن عبد الله الوابل، وعثمان عبد الله آدم، (ط٢، الرياض: دار الراية للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ)؛ ٧/٢، وأحمد بن الحسين البيهقي، "الأسماء والصفات". حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، وقدّم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، (ط١، جدة: مكتبة السوادي، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م)، ١: ٥٩٨، وفيه أن إسحق بن راهويه قال عقبه:

(وقد أدرك عمرو بن دينار أجلة أصحاب رسول الله ﷺ من البدريين والمهاجرين والأنصار، مثل: جابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير –رضي الله عنهم–، وأجلة التابعين رحمة الله عليهم، وعلى هذا مضى صدر هذه الأمة لم يختلفوا

كما نقل مثل هذا التعبير عن غير واحدٍ من السلف، منهم: حبر الأمة وفقيهها عبد الله بن عباس –رضي الله عنهم–[١]، ووكيع بن الجراح وسفيان بن عيينة –رحمهما الله–[٢].

وأمَّا الإمام أحمد فقد تواتر النقل عنه في إنكار هذه البدعة،

في ذلك)، كما ذكر اللالكائي جماعة من أجلة التابعين ممن لقيهم عمرو بن دينار: كطاووس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعلي بن الحسين (زين العابدين)، وأيوب السختياني، والأعمش، وغيرهم. ثم ساق الأسانيد إلى كثير منهم في ذكر قولهم في القرآن: (أنه كلام الله غير مخلوق).

انظر هبة الله بن الحسن اللالكائي، " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ". تحقيق الكتور أحمد سعد حمدان، (ط٢، الرياض: دار طيبة، ١٤١١هـ)، ٢: ٢٣٥–٢٤٠؛ وأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، "مجموعة الرسائل الكبرى". (ب ط: بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب ت)، المناظرة حول العقيدة الواسطية ١: ٤١٩؛ وابن تيمية "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٤١٩، ٥٠٥.

(١) أخرجه اللالكائي، "أصول أهل السنة"، ٢: ٢٣٠؛ والبيهقي، "الأسماء والصفات"، ٢: ٥٩٠؛ وذكره الحسين بن محمد البغوي، "شرح السنة". تحقيق شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ)، ١: ١٨٥؛ وابن تيمية، "مجموع الفتاوي"، ١٢: ٤١٨، ٥٠٥.

(٢) أخرجه اللالكائي، "شرح أصول اعتقاد أهل السنة"، ٢: ٣٤٨.

وثباته وتحمّله أنواع أشد الأذى والتنكيل لإنكار هذه البدعة مشهور في كتب التراجم والسير[1]، فمنها ما ذكره عنه ابن عمه حنبل بن إسحق بن حنبل، حيث نقل كلاماً لأبي عبد الله في القرآن وفيه: (فمن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر، والقرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود...)[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ومذهب سلف الأمة، وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين: كالأئمة الأربعة وغيرهم، مادل عليه الكتاب والسنة، وهو الذي يوافق الأدلة العقلية الصريحة: أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود)[3].

فلعل المناسب ههنا شرح معنى قول السلف: (منه بدأ، وإليه يعود).

فمعنى قولهم: (منه بدا، أو: منه خرج) أي: هو المتكلّم به.

---

(١) محمد بن أحمد الذهبي، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، (ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ)، ولعله أكثر من تكلّم فيها وأطال النفس في ذكر تفاصيلها.

(٢) أخرجه أحمد بن محمد الخلال، "السنة". د/عطية الزهراني، (ط١، الرياض، دار الراية، ١٤١٠هـ، والمجلد السادس والسابع مخطوط.)، (ق/ ١٥٧/أ)، وابن بطة، "الإبانة"، ٢: ٣٢.

(٣) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٣٧.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (قال أحمد بن حنبل –رحمه الله–: ((منه بدأ: أي هو المتكلم به.)) فإن الذين قالوا: إنه مخلوق! قالوا: خلقه في غيره، فبدأ من ذلك المخلوق!! فقال السلف: منه بدأ. أي هو المتكلم به، لم يخلقه في غيره فيكون كلاماً لذلك المحل الذي خلقه فيه، فإن الله تعالى إذا خلق صفة من الصفات في محل، كانت الصفة: صفة لذلك المحل، ولم تكن صفة لرب العالمين، فإذا خلق طعماً أو لوناً في محل، كان ذلك المحل هو المتحرك المتلون به، وكذلك إذا خلق حياة أو إرادة أو قدرة أو علماً أو كلاماً في محل، كان ذلك المحل هو: المريد، القادر، العالم، المتكلم بذلك الكلام، ولم يكن ذلك المعنى المخلوق في ذلك المحل صفة لرب العالمين، وإنما يتصف الرب تعالى بما يقوم به من الصفات، لا بما يخلقه في غيره من المخلوقات، فهو الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحيم، المتكلم بالقرآن، وغيره من الكلام، بحياته وعلمه، وقدرته وكلامه القائم به، لا بما يخلقه في غيره من هذه المعاني) [(١)].

فصفات الخالق تليق بجلاله وكماله وهي غير مخلوقة، وصفات المخلوقين تليق بحالهم ونقصانهم وهي مخلوقة.

وهذه القاعدة كانت من حجج السلف في ردّهم على الجهمية.

(١) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٤٠؛ وانظر ابن أبي العز، "شرح الطحاوية"، ١٣٧.

قال الدارمي: (الكلام من الخالق والمخلوق صفتهما، فالخالق بجميع صفاته غير مخلوق، والمخلوق بجميع صفاته مخلوق، ولاشك فيه)[١]. وروي نحوه عن وكيع[٢]، ومحمد بن يزيد الواسطي[٣]، وإسماعيل بن أبي أويس[٤]، وعن محمد بن الحسن الشيباني[٥]، وإمام أهل السنة أحمد بن حنبل -رحمهم الله-[٦].

ولما سئل: قد وقع من أمر القرآن ما وقع، فإن سئلت عنه ماذا أقول للسائل؟ قال: قال لي: (ألست أنت مخلوقاً؟) قال: نعم. قال:

(١) الدارمي، "الردّ على بشر"، ١١٢، وانظر ٩٣؛ وانظر "ردّ الدارمي على الجهمية"، ١٠٣.

(٢) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد، "السنة". تحقيق محمد سعيد سالم القحطاني، (ط٢، الدمام: رمادي للنشر - الرياض: المؤتمن للتوزيع)، ١: ١١٧.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد، "السنة"، ١: ١٥٩.

(٤) أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري، "خلق أفعال العباد". (ب ط، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، ب ت)، ٧؛ وعبد الله بن الإمام أحمد، "السنة"، ١: ١٥٦؛ ومحمد بن الحسين الآجري، "الشريعة"، تحقيق محمد حامد الفقي، (ط١، الرياض: دار السلام، ١٤١٣هـ)، ٨٠؛ واللالكائي، "شرح أصول أهل السنة"، ٢: ٢٤٩، ٢٧٢.

(٥) أخرجه اللالكائي، "شرح أصول أهل السنة"، ٢: ٢٧٠، وأخرج مثله عن ابن أبي أويس، ٢: ٢٦٢، وعن إسماعيل بن عُلَيّه: ٢: ٥٨.

(٦) أخرجه ابن بطة، "الإبانة"، ٢: ٣٥.

(أليس كل شيء منك مخلوقاً؟) قال: نعم. قال: (فكلامك، أليس هو منك وهو مخلوق؟) قال: نعم. قال: (فكلام الله أليس هو منه؟) قال: نعم. قال: (فيكون من الله شيئاً مخلوقاً؟!!)[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن نقل هذا الأثر عن الإمام أحمد: (بين أحمد للسائل: أن الكلام من المتكلم، وقائم به، لايجوز أن يكون الكلام غير متصل بالمتكلم، ولاقائم به، بدليل أن كلامك أيها المخلوق منك؛ لا من غيرك، فإذا كنت أنت مخلوقاً وجب أن يكون كلامك أيضاً مخلوقاً، وإذا كان الله تعالى غير مخلوق، امتنع أن يكون ماهو منه وبه مخلوقاً. وقصده بذلك الرد على الجهمية الذين يزعمون أن كلام الله ليس من الله ولا متصل به)[٢].

ومعنى قولهم: (وإليه يعود): أي: يسرى به في آخر الزمان من المصاحف والصدور، فلا يبقى في الصدور منه كلمة، ولا في المصاحف منه حرف)[٣].

فعن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: « يَدْرُسُ الإسلامُ كما يَدْرُسُ وَشْيُ الثوب حتى لايدرى ما صيام، ولا صلاة، ولا نسك، ولا صدقة، وليُسرى على كتاب الله عز وجل في ليلة فلا يبقى

(١) ابن بطة، "الإبانة"، ٢: ٣٥؛ وأخرجه اللالكائي، "أصول أهل السنة"، ٢: ٢٦٣.

(٢) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٤٣٤.

(٣) انظر ابن تيمية، "الرسائل الكبرى"، ١: ١٤٧؛ و "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٥٦١.

في الأرض منه آية، وتبقى طوائف من الناس: الشيخ الكبير والعجوز يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة ((لا إله إلاَّ الله)) فنحن نقولها»[1].

وَشْيُ الثوب: أي نقشه، (وليسرى على كتاب الله)، أي يذهب بالليل[2].

وعن شداد بن معقل قال: قال: عبد الله: (إن هذا القرآن الذي بين ظهرانيكم يوشك أن ينزع منكم) قلت: ياعبد الله بن مسعود: كيف ينزع منا وقد أثبته الله في قلوبنا، وأثبتناه في مصاحفنا؟ قال: (يسري في ليلة، فينُتزع مافي القلوب، ويذهب بما في المصاحف، ثم تلا:

(١) أخرجه محمد بن يزيد ابن ماجه، "سنن ابن ماجه". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (ب ط، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية – دار الريان للتراث، ب ت)، ٢: ١٣٤٤؛ ومحمد بن عبد الحكيم الحاكم النيسابوري، "المستدرك على الصحيحين". تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ)، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، ٤: ٥٢٠؛ وذكر الحافظ ابن حجر أن (سنده قوي). "الفتح"، ١٣: ١٦؛ قال الألباني: (وهو كما قالا). "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، (ط٤، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ)، ١: ١٢٧.

(٢) محمد فؤاد عبد الباقي، "حاشية سنن ابن ماجه". بتحقيقه هو، (ب ط، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي –مطبوع مع سنن ابن ماجه–، ب ت)، ٢: ١٣٤٤.

﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾)[1].

قال الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله–: (وذلك إنما يقع حين يعرض الناس عن العمل بالقرآن إعراضاً كلياً فيرفع عنهم تكريماً له والله المستعان).

وهناك معنىً ثانٍ يمكن أن يحمل عليه قول السلف: (وإليه يعود)، وهو: أنه: تعود صفة الكلام بالقرآن إليه، بمعنى أن أحداً لا يوصف بأنه تكلم به غير الله، لأنه هو المتكلم به والكلام صفة للمتكلم)[2].

(١) أخرجه البخاري، "خلق أفعال العباد"، ١٠٨٤؛ ومحمد بن جرير الطبري، "جامع البيان في تفسير القرآن- تفسير الطبري". تحقيق أحمد محمد شاكر، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ١٥: ١٠٦؛ وابن بطة، "الإبانة" ١: ٣٦٥؛ وذكره علي بن أبي بكر الهيثمي، "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد". تحقيق عبدالله الدرويش، (ب ط، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ) وعقّب عليه بقوله: (رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير شداد بن معقل، وهوثقة)، ٧: ٦٣٧.

وذكره ابن حجر، "الفتح"، وقال: (وسنده صحيح ولكنه موقوف)، ١٣: ١٦.

كما ذكره علي بن محمد الشوكاني "فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير". (ط٢، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٣هـ)، وبيّن أن له شواهد عن: أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً، وعن معاذ بن جبل وجابر، وابن عباس، وابن عمر مرفوعاً، وعن عبد الله بن عمرو موقوفاً، ٣: ٢٥٨.

(٢) محمد بن صالح العثيمين، "فتح رب البرية بتلخيص الحموية"، (ب ط،

ثم إن القول بخلق القرآن تلقفها المعتزلة عن الجهمية، فصارت من أصول مذهبهم، وطاروا بها في كل جانب حتى عرف هذا القول بهم واشتهر عنهم أكثر من الجهمية، وكان رأس المعتزلة فيها بشر المريسي.

الرياض: دار الوطن للنشر، ب ت)، ٨٨؛ وانظر محمد خليل هراس، "شرح العقيدة الواسطية"، تحقيق علوي بن عبدالقادر السقاف، (ط٢، الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ)، ١٩٩.

المبحث الرابع: من فروع بدعة الجهمية: القرآن عبارة عن كلام الله.

وأصل القول بالعبارة هو أن أبا محمد بن سعيد بن كلاب، هو أول من قال في الإسلام: إن معنى القرآن كلام الله، وحروفه ليست كلام الله! وخالف الجهمية والمعتزلة في ذلك، وأثبت العلو لله على العرش، ومباينته للمخلوقات، وكان الناس قد تكلّموا فيمن بَلّغ كلام غيره هل يقال له حكاية أم لا؟ وأكثر المعتزلة قالوا: هو حكاية عنه. فقال ابن كلاب: القرآن العربي حكاية عن كلام الله، ليس بكلام الله. فجاء بعده أبو الحسن الأشعري[1] فسلك مسلكه في إثبات أكثر الصفات، وفي مسألة القرآن أيضاً، واستدرك عليه قوله: ((هذا حكاية)) وقال: الحكاية إنما تكون مثل المحكي، فهذا يناسب قول

(١) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحق بن سالم الأشعري (من أولاد أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله ﷺ) كان معتزلياً ثم تاب منه وسلك طريقة ابن كلاب في نفي الصفات الاختيارية المتعلقة بالمشيئة والقدرة، وإثبات غيرها من الصفات سواءاً الصفات الذاتية الخبرية أو العقلية ثم رجع وتاب في آخر عمره إلى مذهب السلف (وإن بقيت فيه بقايا) وصنّف كتاب الإبانة التي صرح فيه بأنه على عقيدة الإمام أحمد ثم فصّل القول في ذلك. ت: ٣٢٤ .
انظر ترجمته في: محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وحسين الأسد، (ط٩، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ)، ١٥: ٨٧؛ أحمد بن علي الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ)، ١١: ٣٤٦.

المعتزلة. وإنما يناسب قولنا: أن نقول: هو عبارة عن كلام الله. لأن الكلام ليس من جنس العبارة[1].

وكان الخلاف مستمراً بين المعتزلة القائلين بأن كلام الله مخلوق خلقه الله في غيره، وهو متعلق بمشيئته وقدرته عز وجل، وأهل السنة القائلين بأن كلام الله غير مخلوق، وهو صفة له قائمة به متعلقة بمشيئته وقدرته عز وجل، وكانوا يردون عليهم بالكتاب والسنة، دون الدخول معهم في متاهات علم الكلام والمنطق، بل كان إمامهم أيام الفتنة والمحنة أحمد بن حنبل، كلما أوردوا عليه شبهة من شبهاتهم يقول: إئتوني بآية أو حديث. حتى ظهر ابن كلاب –ومن بعده الأشعري– فأراد الرد عليهم بأصولهم المنطقية الفاسدة، فنفى الخلق عن القرآن، وأنكر عليهم أن يكون الكلام قائماً بغير المتكلم، فقال: كلام الله قائم بذاته عز وجل، وهو غير مخلوق، ولم يفهم لنفي الخلق عنها إلاَّ كونها قديمة بذات الله عز وجل لازمة لذاته، بناءً على مذهبه في نفي كل صفات الله الفعلية الاختيارية المتعلقة بالمشيئة والقدرة، حتى يسلم له دليله في إثبات وجود الله وحدوث العالم بدليل الحدوث والإمكان بنفي حلول الحوادث بالله تعالى الذي وافق الجهمية والمعتزلة فيه كما تقدّم بيانه، فلمَّا أثبت أنَّ كلام الله قديم غير متعلق بالخلق (كالعلم) رأى أن

(١) انظر ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٢٧٢.
حيث فصّل شيخ الإسلام القول في مخالفة المعتزلة في باب الصفات عموماً.

القديم لايتصور أن يكون حروفاً وأصواتاً لما فيها من التعاقب وسبق بعضها بعضاً. إذ أن الصوت يستحيل بقاؤه، ومالامتنع بقاؤه امتنع قدمه بطريق الأولى فهو حادث. والحروف كذلك حادثة لأنها لاتكون كلاماً إلاَّ إذا كانت متعاقبة والقديم لايكون مسبوقاً بغيره.

فلزم حينئذ أن يكون كلام الله هو المعنى فقط، وأمَّا الحروف والأصوات فهي حكاية أو عبارة عن ذلك المعنى دالة عليه وهي مخلوقة.

ثم إن الكلابية قالت: إنه أربعة معانٍ: الأمر، والنهي، والخبر، والاستخبار. فلما أُلزم حينئذ من خصومه لِم التخصيص بهذه الأربعة فقط؟ وما الذي رجّح هذا القدر من المعاني على غيره؟ قالت الأشاعرة هو معنىً واحد لايجوز تعدده ولاتبعضه، لأنه لو تعدد أو تبعض لكان اختصاصه بقدر دون قدر ترجيحاً بلا مرجح وهذا ممتنع، ولو قيل: لاقدر له، للزم وجود معانٍ لانهاية لها وهذا ممتنع أيضاً، فهو إذاً معنىً واحدٌ قديم في الأزل، قائم بذات الله عز وجل وهو الأمر، والنهي، والخبر، والاستخبار!! وهو عين القرآن والتوراة، والزبور، والإنجيل!! وكونه أمراً ونهياً وخبراً واستخباراً، إنما هو صفات لذلك المعنى الواحد لاأنواع له، كما يوصف الشخص الواحد بأنه: ابن لزيد، وعم لعمرو، وخال لبكر. وكونه قرآناً وتوراةً وإنجيلاً وزبوراً، هو تقسيم للعبارات عنه لا لذاته بل إذا عبر عن ذلك المعنى بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراةً، وإن عبر عنه بالسريانية: كان إنجيلاً، والمعنى واحد. فمعنى التوراة هو نفس معنى الإنجيل والقرآن والزبور وسائر كلام الله،

ومعنى آية الكرسي وآية الدين واحد!!

فالأشاعرة أثبتوا الكلام لله تعالى، وأنه صفة قائمة به. وقالوا: إن كلامه كسائر صفاته: قديم لازم لذاته أزلاً، (كحياته) غير متعلق بمشيئته وقدرته.

ونصوص الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر في إثبات كلام الله عز وجل حقيقة وأنه تعالى يتكلم متى شاء بما شاء، كيف شاء تبارك وتعالى بحرف وصوت، فكلامه صفة ذات باعتبار جنسه، وصفة فعل باعتبار آحاده[1]، فإن الله قد نوع هذه الصفة في إطلاقها عليه تنويعاً يستحيل معه نفي حقائقها، وتأويلها على خلاف ظاهرها بحملها على المجاز. وإذا كان كلامه وتكليمه، وخطابه ونداؤه، وقوله وأمره، ونهيه وعهده، وإذنه وحكمه، وإخباره وشهادته، كل ذلك مجاز لاحقيقة له، بطلت الحقائق كلها، فإن الحقائق إنما حقت بكلماته وفعله ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[2]، ثم هب أنه أن يمكن أن يكون ذلك في موضع، واثنين وثلاثة وعشرة، أفيسوغ حمل أكثر من ثلاثة آلاف وأربعة آلاف موضع من نصوص الكتاب والسنة كلها على المجاز؟! فكل آية وكل حديث في الإخبار عما قال الله أو يقول، وكل

(١) انظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ١٧٣؛ وابن أبي العز، "شرح الطحاوية"، ٣٧؛ وابن عثيمين، "فتح رب البرية بتلخيص الحموية" -ضمن رسائل في العقيدة-، ٨٦.

(٢) يونس: ٨٢.

أثر عن السلف الصالح فيه ذلك، إذا استقرئت زاد على هذا العدد، ويكفي أحاديث الشفاعة والرؤية والحساب، وأحاديث تكليم الله لملائكته ورسله وعباده يوم القيامة، وأحاديث تكليم الله لأهل الجنة وسلامه عليهم، وأحاديث تكليمه للشهداء ولموسى عليه السلام، وتكلّمه عند النزول في ثلث الليل الآخر إلى غير ذلك، وأمثاله وأضعافه. بل إذا انتفت عن الباري تعالى حقيقة الكلام، انتفت حقيقة الرسالة حينئذ. إذ إن حقيقة الإرسال تبليغ كلام الرب تعالى، فإن كان مجازاً كان الوحي كله مجازاً، وإن كان من المتشابه كان الوحي كله من المتشابه!! بل ينتفى الخلق كذلك إذ إن الله يخلق بقوله وكلامه ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[1]، سبحانك هذا بهتان عظيم، بل نشهد الله، وملائكته وجميع خلقه أنه تعالى أحق بهذه الصفة وأولى بها من كل أحد، وأن البحر لو أمده من بعده سبعة أبحر، وكانت أشجار الأرض أقلاماً يكتب بها ماتكلم به، لنفدت البحار والأقلام ولم تنفد كلمات ربي فسبحانه الخالق ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[2][3].

(١) يس: ٨٢.

(٢) الأعراف: ٨٤.

(٣) انظر محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، "مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة". اختصره الشيخ محمد الموصلي، (ب ط، القاهرة: مكتبة المتنبي، ب ت)، ٥٠٨، ٥١٨.

المبحث الخامس: من فروع بدعة الجهمية: مسألة التلفظ بالقرآن.

هذا المبحث يتضمّن بدعتين نشأتا عن بدعة القول بخلق القرآن.

هذه المسألة من تلبيس الجهمية وحيلهم التي لجأوا إليها حينما انكشف باطلهم وتبيّن زيفهم في القول بخلق القرآن صراحة، فاستتروا بهذه المسألة، وهي القول بأن تلفّظنا بالقرآن وتلاوتنا له مخلوقة، ثم قابلتهم طائفة أخرى قالوا: هي غير مخلوقة، فتشبّعت هذه البدعة إلى بدعتين كلاهما تحوي باطلاً وتشمل زوراً، قال ابن بطة رحمه الله: (باب ذكر اللفظية والتحذير من رأيهم ومقالاتهم... فما نقرؤه نحن حكاية لذلك القرآن بألفاظنا نحن، وألفاظنا به مخلوقة)[1].

ولهذا أنكر الإمام على كلا الطائفتين وغلظ عليها واشتهر قوله فيهما: (من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع)[2].

وكذلك يقال في التلاوة والقراءة والكتابة.

ولهذا كان المنصوص عن أحمد وغيره من أئمة السنة والحديث

(١) ابن بطة، "الإبانة"، ٥: ٣١٧.

(٢) أخرجه ابن بطة، "الإبانة"، ١: ٣٤٦؛ واللالكائي، "شرح أصول أهل السنة" ٣٥٥؛ ومحمد بن جرير الطبري، "صريح السنة". تحقيق بدر الدين يوسف المعتون، (ط١، الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٠٥هـ)، ٢٥.

أنهم (لايقولون: إن التلاوة هي المتلو مطلقاً، ولاغير المتلو مطلقاً)[١]. بل يفصلون القول في ذلك بالمراد من هذا اللفظ فيقال: إن أريد بالتلاوة والقراءة والكتابة: الكلام نفسه الذي يتلى ويقرأ ويكتب (أي المفعول) فالتلاوة هي المتلو، والقراءة هي المقروء، والكتابة هي المكتوب، وإن أريد بها فعل العبد وحركته، فالتلاوة ليست هي المتلو، والقراءة ليست هي المقروء، والكتابة ليست هي المكتوب، وإن أريد بها مجموع الأمرين: فهي متناولة لفعل العبد من تلاوة: وقراءة، وكتابة، و للكلام نفسه: المتلو والمقروء والمكتوب، فحينئذ لايطلق أن التلاوة هي المتلو، ولاأنها غيره، وكذلك القراءة والكتابة[٢].

وكان أول من أظهر هذه البدعة: أبو علي الحسين بن علي بن يزيد البغدادي المعروف (بالكرابيسي) (ت/٢٤٨) وكان عالماً من كبار الفقهاء، ممن صحب الإمام الشافعي –رحمه الله–.

قال الخطيب عنه (وكان فهماً عالماً فقيهاً، وله تصانيف كثيرة في الفقه وفي الأصول تدل على حسن فهمه، وغزارة علمه...) إلى أن قال: (وحديث الكرابيسي يعز جداً، وذلك أن أحمد بن حنبل كان

(١) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٣٧٣، وانظر: ٣٧٥.

(٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، "الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبِّهة". تحقيق عمر بن محمود أبو عمر، (ط١، الرياض: دار الراية، ١٤١٢هـ)، ٧٥؛ وابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٧٤، ١٩٨، ٣٠٧، ٣٥٩، ٣٧٥؛ و"درء التعارض"، ١: ٢٦٥.

يتكلم فيه بسبب مسألة اللفظ، وكان هو أيضاً يتكلم في أحمد، فتجنب الناس الأخذ عنه لهذا السبب)[1].

وكان الكرابيسي قد ألف كتاباً في المدلسين، وطعن فيه على بعض الصحابة والتابعين، فأُعلم أحمد، فحذر منه وتكلم فيه، فبلغ ذلك الكرابيسي، فتنمر وقال: (لأقولن مقالة حتى يقول ابن حنبل بخلافها فيكفر !! فقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، إلا أن لفظي به مخلوق، ومن لم يقل لفظي بالقرآن مخلوق فهو كافر!!)[2].

والكرابيسي إنما قصد باللفظ: (التلفظ الذي هو فعل العبد)، ولم يكن يقصد به: الملفوظ الذي هو كلام الله.

قال الذهبي –رحمه الله– في سياق كلامه عن هذه المسألة: (ثم

(١) ثم ذكر عن يحيى بن معين أنه قيل له: إن الكرابيسي يتكلم في الإمام أحمد فقال: (ماأحوجه أن يضرب. وقال: ومن حسين الكرابيس؟ لعنه الله إنما يتكلّم الناس في أشكالهم)، الخطيب البغدادي "تاريخ بغداد"، ٨: ٦٤.
ولهذا لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة وإنما ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب، والتقريب تمييزاً.
انظر أحمد بن علي بن حجر، "تهذيب التهذيب". (ب ط، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ب ت)، ٢: ٣٥٩؛ و"تقريب التهذيب". تحقيق محمد عوامة، (ط٤، حلب: دار الرشيد، ١٤١٢هـ)، ١٦٧؛ وانظر في ترجمته كذلك الذهبي، "السير"، ١٢: ٧٩، و"ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق علي البجاوي، (ب ط، بيروت: دار المعرفة، ب ت)، ١: ٥٤٤.

(٢) الذهبي، "السير"، ١١: ٢٨٩؛ وانظر ترجمة أحمد من تاريخ الإسلام للذهبي.

نشأت طائفة، فقالوا: كلام الله تعالى منزل غير مخلوق، ولكن ألفاظنا به مخلوقة! يعنون: تلفظهم وأصواتهم به، وكتابتهم له، ونحو ذلك، وهو حسين الكرابيسي ومن تبعه، فأنكر ذلك الإمام أحمد، وأئمة الحديث وبالغ الإمام أحمد في الحط عليهم)[١]، وقال: (ولا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي، وحرّره في مسألة التلفظ وأنه مخلوق هو حق، لكن أباه الإمام أحمد لئلا يتذرع به إلى القول بخلق القرآن، فسدّ الباب، لأنك لا تقدر أن تفرز التلفظ من الملفوظ الذي هو كلام الله إلاَّ في ذهنك)[٢].

وأما تشنيع الإمام أحمد على الكرابيسي؛ لأنه اعتقد أن الكرابيسي جهمي يتستّر بهذه المقولة، كما يفهم ذلك من كلامه في الكرابيسي ووصفه بالتهجّم بل وتكفيره له، وذلك أن الجهمية بعدما أذلهم الله، ونصر السنة زمن المتوكل، وكان لثبات الإمام أحمد اليد الطولى في ذلك، تستّروا بمقالة الكرابيسي هذه، وعادوا لامتحان الناس مرة أخرى بهذه المقولة، ولكن ليس بقوة السلطان والإمارة، وإنما بقوة التدليس والتلبيس، وهذا ما تنبّه له الإمام أحمد وسائر الأئمة في عصره، واشتد إنكاره على الكرابيسي لما بلغه أنه لم يكتف بإظهار بدعته حتى كفر من لم يقل بها، فقال أحمد: (بل هو الكافر) وجهمه، وحذر منه وأمر بهجره بل بهجر من يكلمه. فقال لمن سأله عن قول الكرابيسي

(١) الذهبي، "السير"، ١١: ٥١٠.

(٢) الذهبي، "السير" ١٢: ٨٢.

لفظي بالقرآن مخلوق؟ (إياك إياك إياك وهذا الكرابيسي، لاتكلمه ولاتكلم من يكلمه أربع مرارٍ أو خمساً) فقيل له: ياأبا عبد الله: فهذا القول عندك ومايتشعب منه يرجع إلى قول جهم؟ قال: (هذا كله قول جهم)[1].

وقال لابنه عبد الله لما سأله عن قول الكرابيسي: (هذا كلام سوء رديء، وهو كلام الجهمية، كذب الكرابيسي، هتكه الله، الخبيث) وقال: (قد خلف هذا بشراً المريسي) قال عبد الله: وكان أبي يكره أن يتكلم في اللفظ بشيء، يقال: لفظي به مخلوق أو غيرمخلوق[2].

ولم يكن هذا شأن الإمام أحمد وحده بل تنبّه سائر الأئمة كذلك على تستّر الجهمية خلف هذه المقولة -كما تقدّم ذكره- قال اللالكائي -رحمه الله-: (سياق ما روي في تكفير من قال: لفظي بالقرآن مخلوق. روي ذلك عن الأئمة عن محمد بن إدريس الشافعي، وأبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور...) ثم ذكر جمعاً من العلماء من سائر الأمصار، من أهل الكوفة ومن أهل مصر والعواصم والثغور أنهم قالوا: (من قال لفظي

(١) أخرجه ابن بطة، "الإبانة"، ١: ٣٢٩؛ ومحمد بن أبي يعلى أبو الحسين، "طبقات الحنابلة". (ب ط، بيروت: دار المعرفة للنشر، ب ت)، ١: ٢٨٨؛ والخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٨: ٦٦.

(٢) عبد الله بن الإمام أحمد، "السنة"، ١: ١٦٥؛ وأخرجه ابن بطة، "الإبانة"، ١: ٣٢٤.

بالقرآن مخلوق، فهو بمنزلة من قال: القرآن مخلوق)[١].

ثم إنه نبغت طائفة أخرى من الذين يثبتون أن ألفاظ القرآن هي كلام الله فقالوا: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة!! فهربوا من بدعة إلى بدعة ومن منكر إلى منكر؛ إذ قابلوا تجهّم أولئك في خلق القرآن بقدرية المعتزلة في خلق أفعال العباد!

ولهذا أنكر الإمام أحمد على كلتا الطائفتين وشنع عليهم وأمر بهجرهم، وتبعه الأئمة من بعده على فتواه.

قال ابن بطة –رحمه الله–: (من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو ضال مضل جهمي، ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق، فهو مبتدع، لايكلم حتى يرجع عن بدعته، ويتوب عن مقالته. فهذا مذهبنا؛ اتبعنا فيه أئمتنا، واقتدينا بشيوخنا رحمة الله عليهم، وهوقول إمامنا أحمد بن حنبل رحمه الله)[٢]، ثم ذكر حكاية هذا القول عن أحمد عن غير واحدٍ من أصحابه، كما ذكر بعض الآثار التي تبين اقتداء العلماء بالإمام أحمد في هذه المسألة.

وسبب الإنكار على الطائفتين أن قول القائل: (لفظي بالقرآن) كلام مجمل مشترك، يراد به: المصدر الذي هو فعل العبد، وفعل العبد

(١) ثم ذكر بعد ذلك أقوال بعض من ذكرهم كالشافعي وأبي مصعب وأبي ثور وغيرهم.

انظر اللالكائي، "شرح أصول أهل السنة"، ٢: ٣٤٩–٣٦٢.

(٢) انظر ابن بطة، "الإبانة"، ١: ٣٤٦ ومابعدها.

مخلوق ويراد به: نفس الكلام الملفوظ، وهو القرآن، وذلك كلام الله غير مخلوق. إذ إن اللفظ في الأصل: مصدر لفظ يلفظ لفظاً، لكن شاع استعمال ذلك في نفس الكلام الملفوظ، وهو المراد باللفظ عند إطلاقهم، فمن قال: (لفظي بالقرآن مخلوق). أوهم أن كلام الله مخلوق وهذا قول الجهمية. ولو قال: أردت بذلك مجرد تلفظي وفعلي!! قيل له: مرادك صحيح. لكن إطلاق اللفظ يشمل هذا وهو حق، ويشمل كلام الله وهذا تجهم وباطل. ومن قال: (لفظي بالقرآن غير مخلوق). أوهم أن فعل العبد غير مخلوق لله وهذا كلام المبتدعة من القدرية الذين أخرجوا أفعال العباد عن خلق الله عز وجل، ولو قال: أردت بذلك القرآن المتلو لانفس حركاتي. قيل له: مرادك صحيح، لكن إطلاق اللفظ يشمل هذا وهو حق، ويشمل فعلك وحركاتك وهذا بدعة وباطل[1].

(١) انظر ابن تيمية، "درء التعارض"، ١: ٢٦٤-٢٦٥؛ و"مجموع الفتاوى"، ١٢: ٧٤، ١٧٠، ١٩٧، ٢١٠، ٣٠٦، ٣٥٩، ٣٧٣، ٤٠٩، ٥٦٧.

المبحث السادس: محنة الإمام البخاري في مسألة اللفظ.

ومما يدل على انتشار هذه البدعة المتشعبة من بدعة القول بخلق القرآن وبلوغها في الآفاق ما وقع للإمام البخاري رحمه الله تعالى في آخر حياته عندما رجع إلى نيسابور حيث كان الكلام قد كثر في مسألة التلفظ بالقرآن وأصبحت مثار بحث وجدل بين كثير من المشتغلين بالسنة والرد على أهل البدع وخاصة الجهمية والمعتزلة حتى صارت هذه المسألة محل فتن بين أهل السنة والحديث، فكثر النزاع والخصام في مسائلها وفروعها حتى تفرّق كثير من أصحاب الإمام أحمد أنفسهم، وتعرض بعض الأئمة للفتنة والمحنة بسببها، وصار بعضهم يرد على بعض، وربما يغلظ عليه وهو لم يحرّر موطن الخلاف مع من ينازعه في هذه المسألة، بل اختلفوا وهو متفقون، وتنازعوا في العبارة وهو متشاركون في المعنى.

فطائفة قالت: إن التلاوة هي المتلو، واللفظ هو الملفوظ، والكتابة هي المكتوب، وهي غير مخلوقة. ومرادهم بالتلاوة، واللفظ والكتابة: نفس الكلام المتلو، والملفوظ، والمكتوب. فصاروا يقولون: إن اللفظ بالقرآن غير مخلوق. موافقة لأبي حاتم الرازي، ومحمد بن داود المصيصي، وأبي عبد الله بن مندة وآل بيته، وأبي نصر السجزي، وابن حامد، وأبي إسماعيل الأنصاري وغيرهم، من غير الدخول في مذهب المعتزلة المستترون خلف هذه المقولة.

وطائفة قالت: إن التلاوة غير المتلو، واللفظ غير الملفوظ، والكتابة غير المكتوب وهي مخلوقة. ومرادهم بالتلاوة واللفظ والكتابة أفعال العباد، وليس نفس الكلام. فصاروا يقولون: إن اللفظ بالقرآن مخلوق -من غير دخول في مذهب الأشاعرة والجهمية المستترون خلفهم- موافقة للكرابيسي، وأبي نعيم الأصبهاني وغيرهم. ووقع بين ابن مندة وأبي نعيم بسبب ذلك مشاجرة، حتى صنف أبو نعيم كتاباً في الرد على (الحروفية الحلولية)، وصنف ابن مندة كتابه في الرد على (اللفظية)، كما صنف غيرهما مصنفات نصر كلٌّ فيها مذهبه في هذه المسألة. وحكى أصحاب كل قول عن الأئمة مايدل على كثير من مقصوده لا على جميعه. إذ إن ما وجده كل منهم من الحق، وجد من المنقول عن الأئمة ما يوافقه.

كما ادعت كل طائفة أن الإمام أحمد يقول بقولها وتنسبه إليها، وهم كما قال البخاري: (فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد، ويدعيه لنفسه فليس بثابت في كثير من أخبارهم، وربما لم يفهموا دقة مذهبه)[1].

وأما الإمام أبو عبد الله البخاري فإنه امتحن في هذه المسألة، وابتلي بلاءً شديداً.

(١) البخاري، "خلق أفعال العباد"، ٦٢، وانظر ابن تيمية، "درء التعارض"، ١: ٢٦٠، و"مجموع الفتاوى"، ١٢: ٢٠٧، ٣٠٧، ٣٥٩، ٣٧٤.

والذي حدث أنه بعد أن شاع صيته، وانتشر خبره بين الناس، وألقى الله محبته في قلوب الخلق، وصار الناس يجتمعون إليه حيثما حل وارتحل، حتى هضم كثيراً من رياسة أهل العلم في زمانه وامتعضوا لذلك، فلما دخل نيسابور دخل إليها دخول الملوك والخلفاء، واجتمع إليه خلق كثير حتى امتلأت الدار والسطوح، فحسده بعض شيوخ ذلك الوقت، فلما كان اليوم الثاني والثالث سأله رجل عن هذه المسألة، فأعرض عنه البخاري ولم يجبه ثلاثاً، فألح عليه!! فقال البخاري: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا، والامتحان بدعة. فشغب الرجل وقال: وقد قال لفظي بالقرآن مخلوق! فوقع اختلاف بين الناس: بعضهم يقول: قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وبعضهم يقول: لم يقل ذلك، حتى قام بعضهم إلى بعض فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم، فوافق الهوى الباطن الشبهة الناشئة، فتركب من مجموع الأمرين فتنة وقعت بين أهل الحديث.

وكان محمد بن يحيى الذهلي: هو إمام نيسابور في ذلك الوقت، وكان يقول بقول أحمد في هذه المسألة بمنع كلا الإطلاقين، فاتهم البخاري بأنه من اللفظية الخلقية وأمر بهجره، واتهم كل من يجلس إليه، فانقطع الناس عن البخاري، –وممن هجره الإمام أبو زرعة الرازي– إلا مسلم وأحمد بن سلمة، وازداد البلاء عليه أكثر بعد ما رفض طلب أمير بخارى أن يأتي إليه ويقرأ الصحيح والتاريخ في قصره فأبى أن يزري بالعلم وأهله مع ما فيه من ضنك وشدة، فأُخرج من بخارى، وتوفي

وحيداً غريباً في قرية (خرتنك) بالقرب من سمرقند رحمه الله ورفع مثواه في جنات الفردوس الأعلى[1].

وعند المقارنة بين قولي الإمامين يتضح أن الإمام البخاري فصّل القول وبيّن المشكل وفرّق بين الحق والباطل، وأما الإمام أحمد فإنه أراد سد ذرائع الجهمية في القول بخلق القرآن، والقدرية في القول بخلق أفعال العباد، فنهى عن كلا العبارتين.

قال ابن القيم رحمه الله: (فالبخاري أعلم بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه، وكلامه أوضح وأمتن من كلام أبي عبد الله، فإن الإمام أحمد سد الذريعة، حيث منع إطلاق لفظ المخلوق نفياً وإثباتاً على اللفظ... وهذا المنع في النفي والإثبات يدل على كمال علمه باللغة والسنة وتحقيقه لهذا الباب، فإنه امتحن به مالم يمتحن به غيره، وصار كلامه قدوة وإماماً لحزب الرسول ﷺ إلى يوم القيامة، وأبو عبد الله البخاري ميّز وفصّل وأشبع في ذلك، وفرق بين ما قام بالرب وبين ما قام بالعبد، وأوقع المخلوق على تلفظ العباد وأصواتهم، وحركاتهم وأكسابهم، ونفى اسم الخلق عن الملفوظ وهو القرآن الذي سمعه جبرائيل من الله تعالى، وسمعه محمد من جبرائيل، وقد شفى في هذه المسألة في كتاب ((خلق أفعال العباد)) وأتى فيها من الفرقان والبيان بما يزيل الشبهة، ويوضح الحق، ويبين محله من الإمامة في

(١) انظر أحمد بن علي بن حجر، "هدي الساري مقدمة فتح الباري –مطبوع مع فتح الباري–". رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، (ب ط، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ٤٩٠.

الدين، ورد على الطائفتين أحسن رد)[١].

ويحسن التنبيه ههنا على (أن أحمد إنما ابتلي بالجهمية المعطلة، فهم خصومه، فكان همه منصرفاً إلى رد مقالاتهم، دون أهل الإثبات، فإنه لم يكن في ذلك الوقت والمكان من هو داعٍ إلى زيادة في الإثبات، كما ظهر من كان يدعو إلى زيادة في النفي. والإنكار يقع بحسب الحاجة. والبخاري لما ابتلي باللفظية المثبتة ظهر إنكاره عليهم كما في تراجم آخر كتاب الصحيح، وكما في كتاب خلق أفعال العباد، مع أنه كذَّب من نقل عنه أنه قال لفظي بالقرآن مخلوق من جميع الأمصار، وأظنه حلف على ذلك، وهو الصادق البار)[٢].

ولعلي أختم هذه الفقرة بكلام جميل لشيخ الإسلام، يصح أن يتخذ منهجاً في أي خلاف ونزاع قد يقع بين أهل العلم والفضل والدعوة والإصلاح حيث قال –رحمه الله–: (وأعظم ما وقعت فتنة "اللفظ" بخراسان، وتُعصب فيها على البخاري مع جلالته وإمامته، وإن كان الذين قاموا عليه أيضاً أئمة أجلاء، فالبخاري رحمه الله من أجل الناس، وإذا حسن قصدهم، واجتهد هو وهم، أثابه الله وإياهم على حسن القصد والاجتهاد، وإن كان وقع منه أو منهم بعض الغلط والخطأ، فالله يغفر لهم كلهم)[٣]. آمين.

(١) ابن القيم، "مختصر الصواعق" بتصرف، ٥٢٩–٥٣٠؛ وانظر ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٣٦٤.

(٢) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٤٣٣.

(٣) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٢٠٨.

المبحث السابع: من فروع بدعة الجهمية: التوقف في مسألة خلق القرآن.

فهم يقولون: لا نقول القرآن مخلوق ولا غير مخلوق! بل نقف على قولنا: القرآن كلام الله.

وهذه المقولة بدأت تتردّد على ألسنة كثير من الناس من أول أيام فتنة القول بخلق القرآن، وكان كثير منهم يقف وهو لا يعلم إمَّا: لشبهة وقرت في قلبه من هؤلاء، وأهمها: أن النبي ﷺ وأصحابه لم يخوضوا في ذلك، أو وقف بما يظنه من الورع وترك المتشابه والخوض فيما لا يعني وترك المراء والجدال في دين الله ونحو ذلك من الأمور التي تمسّك بها أناس ممن لا يعرفون بالبدعة وعلم الكلام، فأمثال هؤلاء قال الأئمة عنهم: إنه يوضّح له بالترغيب وبالتي هي أحسن، وبالترهيب والهجر حتى يترك هذه البدعة، فإن أصرّ على الوقف ألحق بالجهمية، وذلك لأنه (صارت فروع التجهّم تحول في نفوس كثير من الناس)[1].

فعن عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي رحمه الله وسئل عن الواقفة؟ فقال أبي:(من كان يخاصم ويعرف بالكلام فهو جهمي، ومن لم يعرف بالكلام يجانب حتى يرجع، ومن لم يكن له علم يسأل)[2].

وإنما حكم الإمام أحمد وغيره من الأئمة بأنهم جهمية وألحقوهم

(١) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٣٥٨.

(٢) عبد الله بن الإمام أحمد، "السنة"، ١: ١٧٩؛ وأخرجه الخلال، "السنة"، ٥: ١٣٠، ١٤٦؛ وابن بطة، "الإبانة"، ١: ٣٠٧.

بهم في الإحكام؛ لأن الجهمية استتروا بهذا القول كذلك ليستميلوا الناس إلى قولهم بعد أن نصر الله السنة وقمع البدعة، (وباطن أكثرهم موافق للمخلوقية، ولكن كان المؤمنون أشد رهبة في صدورهم من الله)[١].

وقد ذكر الأشعري في مقالاته ما يؤكد بأن متكلمي الواقفة جهمية في الأصل، فقال –رحمه الله– في معرض سياق لأقوال الناس في القرآن: (وقال محمد بن شجاع الثلجي[٢] ومن وافقه من الواقفة: إن القرآن كلام الله، وإنه محدث كان بعد أن لم يكن، وبالله كان، وهو الذي أحدثه، وامتنعوا من إطلاق القول بأنه مخلوق أو غير مخلوق)[٣].

واستتار الجهمية بالوقف كان مستفيضاً ومشهوراً لدى الأئمة،

(١) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٣٥٨.

(٢) وابن الثلجي هو رأس الواقفة، وكان معاصراً للإمام أحمد، وكان من تلاميذ بشر، يقول بخلق القرآن، ثم أظهر الوقف واستتر به وهجره الإمام أحمد وأمر بهجره، وكان فقيهاً على مذهب أبي حنيفة عابداً، ت: ٢٦٦، وكان يضع أحاديث في التشبيه على أهل الحديث يسبهم بها.
انظر ترجمته في: الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٥: ٣٥٠؛ والذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٣: ٥٧٧؛ وانظر الدارمي، "الرد على بشر"، ١٠٦.

(٣) علي بن إسماعيل الأشعري، "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين". تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، (ط٢، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٣٩٨هـ)، ٢: ٢٦٥.

ولهذا تواترت أقوالهم في مجانبتهم وهجرهم، ووصفهم بالزندقة، وربما صرح بعضهم بأنهم شر من الجهمية، لوضوح أمر الجهمية، وتلبيس هؤلاء، فعن الإمام أحمد قال: (هم أشد على الناس تزييناً من الجهمية، هم يشككون الناس، وذلك أن الجهمية بان أمرهم، وهؤلاء إذا قالوا: إنا لانتكلم !! استمالوا العامة، إنما هذا يصير إلى قول الجهمية)[1]. ولهذا لم يتورع عن وصفهم بالكفر والزندقة حيث قال: (اللفظية، والواقفة زنادقة عتق)[2].

ورُوي نحوه عن جمع من الأئمة منهم: إسحق بن راهويه وقتيبة بن سعيد وعثمان بن أبي شيبة[3].

وأما ما يستدل به هؤلاء على الوقف: بأنه لم يرد عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه الخوض في هذا الأمر، وأن الخوض فيه نفياً وإثباتاً بدعة وكفر! فيقال:

أولاً: ليس مراد الجهمية هو اتباع النبي ﷺ ولا أصحابه في هذه المسألة، إنما مرادهم الطعن على من أنكر التجهم، وقال عن القرآن: غير مخلوق. فإذا تقرر لهم هذا شرعوا حينئذ في إثبات مذهب الجهمية بأنه مخلوق واحتجوا بشبههم وتلبيساتهم في هذه البدعة المنكرة.

ثانياً: وأما كون السلف لم يؤثر عنهم الخوض في هذه المسألة،

(١) الخلال، "السنة"، ٥: ١٣٥؛ وابن بطة، "الإبانة"، ١: ٢٩٤.

(٢) وابن بطة، "الإبانة"، ١: ٢٩٦.

(٣) وابن بطة، "الإبانة"، ١: ٢٩١.

فإنه ليس بسبب الشك في القرآن وأنه كلام الله غير مخلوق، ولا جهالة منهم بأنه صفة من صفاته عز وجل، ولكن السبب كان هو عزة الإسلام واستقرار النفوس على سنة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين المهديين من بعده، وما كان عليه إجماع الصحابة والسلف الصالح في هذه المسألة وغيرها مما هو معلوم من الدين بالضرورة (فلما لم يجتريء كافر أو متعوذ بالإسلام أن يظهر شيئاً من هذا وماأشبهه في عصرهم، لم يجب أن يتكلفوا النقض لكفر لم يحدث بين أظهرهم فيكونوا سبباً لإظهاره)[١].

قال الإمام أبو داود السجستاني: سمعت أحمد يُسأل: هل لهم رخصة أن يقول الرجل: كلام الله ويسكت؟ قال: (ولم يسكت؟!) قال: (لولا ما وقع الناس فيه كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا؛ لأي شيء لايتكلمون؟!)[٢].

إلا أنه ربما نهى الإمام أحمد من عُرِف بالمراء والجدل وتتبع المتشابه عن الكلام في هذه المسألة، أو تركه ولم يجبه، فيحمل من كان في قلبه مرض ذلك على أنه كان يقول بالوقف.

روى الخلال أنه قال له: إن فلاناً روى عنك أنك أمرته أن يقف؟ فقال: (إنه ربما سألني الإنسان عن الشيء فأقف، لاأقف إلا كراهية الكلام فيه)[٣].

(١) انظر الدارمي، "الرد على الجهمية"، ١٠٣، ١٠٦-١١١.

(٢) أخرجه الخلال، "السنة"، ٥: ١٣٣؛ والآجري، "الشريعة"، ٨٧.

(٣) الخلال، "السنة"، ١٣٣/٥.

والمراد أن بدعة الجهمية في القول بخلق القرآن قد تشعّبت إلى شعب كثيرة أشهرها هذه الشعب الكبرى التي ظهرت في حياة الإمام أحمد مع شعبة الكلابية الأشاعرة التي بدأت بالظهور أواخر حياته –رحمه الله–، فأنكر عليهم جميعاً وحذّر منهم وبيّن زيفهم وتلبيسهم على الأمة.

روى صالح بن أحمد بن حنبل[1] رحمهما الله قال: سمعت أبي يقول: افترقت الجهمية على ثلاث فرق: فرقة قالوا: القرآن مخلوق، وفرقة قالوا كلام الله وسكتوا، وفرقة قالوا: لفظنا بالقرآن مخلوق[2].

---

(١) صالح بن أحمد: أبو الفضل ابن الإمام أحمد بن حنبل بن هلال الشيباني البغدادي قاضي أصبهان وهو أكبر إخوته وكان أبو عبد الله يحبه ويكرمه. قال ابن أبي يعلى: (وكان الناس يكتبون إليه من خراسان، ومن المواضع ليسأل لهم أباه عن المسائل، فوقعت إليه مسائل جياد). ونقل قول ابن أبي حاتم فيه: (وهو صدوق ثقة.) وكذلك فعل الذهبي في السير، والعبر. ت:٢٦٦ .

انظر ابن أبي يعلى، "طبقات الحنابلة"، ١: ١٧٣، والذهبي، "السير"، ١٢: ٥٢٩؛ و"العبر في خبر من غبر". تحقيق محمد السعيد زغلول، (ب ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ب ت)، ١: ٣٨٠.

(٢) أخرجه الخلال، "السنة"، ٥: ١٢٦.

وقد نقل مثل هذا التعبير عن أحمد غير واحد من أصحابه منهم: الإمام أبو زرعة الرازي. انظر ابن أبي يعلى، "طبقات الحنابلة"، ١: ٢٠٢؛ وأبو بكر المروذي وفيه أن أبا عبد الله سمى الواقفة: (شكاكة). أخرجه الخلال،

وقال الله في كتابه: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ فجبريل سمعه من الله عز وجل، وسمعه النبي ﷺ من جبريل عليه السلام، وسمعه أصحاب النبي من النبي ﷺ. فالقرآن كلام الله غير مخلوق(١).

"السنة"، ٥: ١٢٥؛ وابن بطة، "الإبانة"، ١: ٢٩٧، ٣٤٣.

ومنهم حنبل بن إسحاق أخرجه الخلال، "السنة"، ٥: ١٢٥؛ وابن بطة، "الإبانة"، ١: ٣٠٦.

وأبو طالب، وفيه أن أبا عبد الله، قال عن اللفظية والواقفة: (هؤلاء يستترون! فإذا أحرجتهم كشفوا الجهمية، فكلهم جهمية). ابن بطة، "الإبانة"، ١: ٢٩٤.

كما روى جعفر بن محمد إقرار الإمام أحمد ودعاءه لمن قسم الجهمية إلى هذه الأقسام الثلاث. الخلال، "السنة"، ٥: ١٢٦.

(١) وأخرجه عبد الرحمن بن محمد بن الجوزي، "مناقب الإمام أحمد بن حنبل". تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، (ط٢، مصر: مكتبة هجر، ١٤٠٩هـ)، ٢١٣.

المبحث الثامن: من فروع بدعة الجهمية: عدم التمييز بين كلام الباري وصوت القاري، وهذه البدعة تولّدت مما سبق كما هو شأن البدع.

وذلك أن السالمية[1] وافقوا الأشاعرة على أصلهم في إنكار الصفات الفعلية المتعلقة بمشيئة الله وقدرته، بناءً على الأصل الفاسد في مسألة إثبات وجود الله وحدوث العالم، فوافقوهم على أن كلام الله قديم غير متعلّق بمشيئته وقدرته، لكنهم عرفوا فساد قول الكلابية والأشعرية في قولهم إن كلام الله معنىً واحدٌ قائمٌ بالنفس، وإنه ليس بحرف ولا صوت، فقالوا: إن كلام الله قديم غير متعلق بمشيئته وقدرته، وهو حرف وصوت، وللحروف والأصوات معانٍ تقوم بذات الله عز وجل، فالتزموا أن كلام الله حروف وأصوات قديمة لم تزل ولا تزال قائمة بذاته! فهي حروف وأصوات أزلية قديمة الأعيان، وهي مقترنة ببعضها اقتراناً قديماً أزلياً لم تزال ولا تزال، فالباء في (بسم الله) مثلاً لم تسبق السين، والسين

(١) هم أتباع أبي الحسن أحمد بن محمد بن سالم البصري الزاهد. شيخ الصوفية السالمية. من تلامذة سهل بن عبد الله التستري، وشيخ أبي طالب المكي صاحب ((القوت)). وروى عنه أبو بكر بن شاذان الرازي وابنه أبو عبد الله محمد بن أحمد الذي وَرِث مشيخة السالمية عن أبيه قال الذهبي -رحمه الله-: (للسالمية بدعة لا أتذكرها الساعة، قد تفضي إلى حلول خاص. وذلك في: "القوت"). "السير"، ١٦: ٣٧٣.
ولعل هذه البدعة هي بدعتهم المذكورة هنا في مسألة سماع كلام الله عز وجل من المخلوقين.

لم تسبق الميم وترتيبها إنما هو في حقيقتها وماهيتها لا في وجودها. فالباء متقدمة على السين بالمرتبة كتقدم بعض الحروف المكتوبة على بعض وليس في الزمان. فإن الكاتب قد يكتب آخر المصحف قبل أوله ومع هذا يكون أوله متقدماً بالمرتبة بالرغم من تأخره في الزمان!

قال شيخ الإسلام –رحمه الله–: (هذا مما يعلم فساده بالاضطرار، فإن الصوت لا يتصور بقاؤه. ودعوى وجود ماهية غير الموجود في الخارج دعوى فاسدة، كما قد بسط في موضع آخر، والترتيب الذي في المصحف ترتيب للحروف المدادية، والمداد: أجسام فهو: كترتيب الدار والإنسان. وهذا أمر يوجد الجزء الأول منه مع الثاني، بخلاف الصوت فإنه لايوجد الجزء الثاني منه حتى يعدم الأول، كالحركة فقياس هذا بهذا باطل)[1].

كما وافقوا الأشاعرة في أن التكليم والنداء ليس إلاَّ مجرد خلق إدراك المخلوق، بحيث يسمع ما لم يزل ولا يزال. وأمَّا سماع كلام الله من المبلغين بواسطة فاضطربوا فيه كثيراً فمنهم من يقول: إن الصوت القديم هو الذي يسمع من القارئ، ومنهم من يقول يسمع منه صوتان: المحدث والقديم، ثم افترقوا: فأكثرهم لا يقول بحلول القديم في المحدث، بل يقولون: ظهر فيه كما يظهر الوجه في المرآة. ومنهم من يقول: بحلول القديم في المحدث.

(١) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٣٢٠.

وكثير منهم يقول: إن الحروف القديمة والأصوات ليست هي الأصوات المسموعة من القراء، فيطلق لفظ (القديم) ولا يتصور معناه، فتارة يقولون قديمة في العلم، وتارة يقولون: متقدم على غيره، وتارة يقولون: قديم بمعنى غير مخلوق. وكل هذا مع التزامهم أنه غير متعلق بمشيئة الله تعالى، وفي الجملة فهم أقرب من الأشاعرة إلى السنة[1].

ومنشأ الاضطراب والنزاع في هذا الباب هو عدم التمييز بين أصلين:

الأول: مسألة تكلم الله بالقرآن، وسائر كلامه.

الثاني: مسألة تكلم العباد بكلام الله، وتبليغهم إياه.

فمن عرف ما بين الحالين من الاجتماع والافتراق، زالت عنه الشبهة التي تصيب كثيراً من الناس الذين لم يفرقوا بين سماع كلام المتكلم منه، وبين سماعه من غيره.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: (وقد نص أئمة الإسلام: أحمد ومن قبله على ما نطق به الكتاب والسنة، من أن الله ينادي بصوت، وأن القرآن كلامه، تكلم به بحرف وصوت، ليس منه شيء كلاماً لغيره لاجبريل ولا غيره، وأن العباد يقرؤونه بأصوات أنفسهم وأفعالهم. فالصوت المسموع من العبد صوت القارئ، والكلام كلام الباريء. وكثير من الخائضين في هذه المسألة لا يميز بين صوت العبد، وصوت

(١) انظر ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ٦: ٥٦، ٥٢٤، ١٢: ١٣٢، ١٦٦، ٣١٩، ٣٧١.

الرب، بل يجعل هذا هو هذا فينفيهما جميعاً أو يثبتهما جميعاً)[١].

وهناك فروع وشعب كثيرة لهذه البدعة يصعب حصرها وتتبع جزئياتها وأفرادها، كالمقالات المتعلقة بحدوث القرآن وقدمه، وحلول القرآن في الكتب أو الصدور أو ألسنة القراء، أو المتعلقة بخلق حروف وأصوات القراء، أو المتعلقة بسماع كلام الله تعالى مباشرة كسماع موسى ونحو ذلك[٢].

وليس المراد ههنا حصرها، وإنما المراد ذكر أمثلة على ضرر البدع على الأمة، وإخلالها بأصول الدين وأحكام الشرع، وتوالد بعضها عن بعض، وتسرّب مقالاتها إلى الطوائف والأفراد، وتلبّس باطلها بالحق، وتلوّنها بشتى الألفاظ والعبارات المجملة عند انكشاف زيغها، وافتضاح أمرها.

ومن ههنا كانت الأمانة عظيمة على كاهل العلماء، فمن كتم ما أنزل الله من البينات والهدى واشترى بآيات الله ثمناً قليلاً ابتغاء زينة الحياة الدنيا وزخرفها من جاه أو مال أو كليهما كان ذلك من أعظم الخيانة، قال شيخ الإسلام: (فالمرصدون للعلم عليهم للأمة حفظ علم الدين وتبليغه؛ فإذا لم يبلغوهم علم الدين أو ضيعوا حفظه كان ذلك

(١) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٢: ٥٨٤.

(٢) انظر ما ذكره ابن بطة في الإبانة، واللالكائي في أصول أهل السنة، والإمام أحمد في رده على الجهمية، والدارمي في ردّه على بشر، ورسالة السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت، والمجلد الثاني عشر في فتاوى شيخ الإسلام، ومختصر الصواعق لابن القيم، وغيرها من كتب الفرق والمقالات.

من أعظم الظلم للمسلمين؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾[1] فإن ضرر كتمانهم تعدى إلى البهائم وغيرها فلعنهم اللاعنون حتى البهائم[2]. كما أن معلم الخير يصلي عليه الله وملائكته ويستغفر له كل شيء حتى الحيتان في جوف البحر والطير في جو السماء... فترك أهل العلم لتبليغ الدين كترك أهل القتال للجهاد وترك أهل القتال للقتال الواجب عليهم كترك أهل العلم للتبليغ الواجب عليهم كلاهما ذنب عظيم)[3].

والله تعالى أعلم، وهو المستعان وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

---

(١) البقرة: ١٥٩.

(٢) ذكر الطبري في تفسير الآية عن مجاهد أنه قال: تلعنهم دواب الأرض، وما شاء الله من الخنافس والعقارب تقول: نمنع القطر بذنوبهم. وعنه: تلعنهم البهائم: الإبل والبقر والغنم، وروى نحوه عن عكرمة.
وذكر أقوالاً كثيرة عن السلف أن المراد: تلعنهم الملائكة والمؤمنون. وقيل: كل شيء سوى الإنس والجن. وقيل غير ذلك. انظر الطبري، "تفسير الطبري"، ٢: ٧٦.
وكلام شيخ الإسلام يشعر بأن الآية تعمّ كل ذلك، والله أعلم.

(٣) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ٢٨: ١٨٦، وانظر بكر بن عبد الله أو زيد، "الرد على المخالف". (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤١٤هـ)، ٦.

الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أن يسّر وأعان على إتمام هذا البحث، والذي تقرّرت فيه الأمور التالية.

أولاً: إن حفظ الدين هو أعظم المقاصد التي جاءت الشريعة الإسلامية بتحقيقها.

ثانياً: تشترك البدع والمعاصي في أنها تخل بالدين، ولكن جنس البدع أشد إخلالاً بالدين من جنس المعاصي في الغالب.

ثالثاً: إن البدع نفسها تتفاوت في إخلالها بالدين، ولهذا يمكن القول بأن منها صغائر وكبائر، كبائر البدع قد تغلظ حتى تصل إلى حد (الكفر).

رابعاً: إن البدع تتشعّب ويتوالد بعضها عن بعض، وقد سرى مقالاتها في الناس وهم لا يشعرون أنها بدعة تخل بالدين.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك بدعة الجهمية في قولهم بخلق كلام الله تعالى (القرآن الكريم)، ومن المعلوم من الدين بالضرورة أنه كلام الله تعالى منه بدأ وإليه يعود، وهو صفة من صفات الله تعالى غير مخلوق.

خامساً: قد تشعّب عن هذه البدعة شعب كثيرة بسبب موافقة الجهمية في أصولهم عند ردّهم عليهم أو بسبب استتار الجهمية ببعض الألفاظ المحدثة والمتشابهة للتلبيس على الناس.

ومن أهم هذه الفروع والشعب التي تولّدت عن بدعة الجهمية ما يلي:

١ – بدعة الكلابية الأشعرية في قولهم: إن كلام الله تعالى قديم وهو المعنى القائم بالله تعالى، وأن الألفاظ عبارة عن كلام الله تعالى تدل عليه.

٢ – بدعة اللفظية القائلين بأن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وقابلهم آخرون ببدعة مقابلة فقالوا: إن ألفاظنا بالقرآن الكريم غير مخلوقة.

وقد كانت هذه البدعة سبباً في فتن كثيرة، من أشهرها ما تعرّض له الإمام البخاري من محنة وبلاء بسببها.

٣ – بدعة الواقفة المتشككين في كون القرآن مخلوقاً أو غير مخلوق، وهي مقولة تستّرت الجهمية خلفها لتقرير بدعتهم من وراء ستار بعد أن نصر الله السنة وقمع بدعتهم، وكان لثبات الإمام أحمد –رحمه الله تعالى– دور كبير في ذلك.

٤ – وهناك بدع أخرى كثيرة تولّدت من هذه البدع بسبب عدم التمييز بين كلام الباري وصوت القاري، من أشهرها بدعة السالمية الذين قالوا بقدم أعيان الحروف والأصوات في كلام الله تعالى.

سادساً: ولهذا كانت الأمانة الملقاة على عاتق أهل العلم كبيرة في تحقيق مقصد حفظ الدين وبيان الحق وكشف باطل أهل البدع

وبيان زيفها. ومن ههنا يعلم عظم جرم من كتم العلم واشترى بآيات الله ثمناً قليلاً من متاع الدنيا وزينتها.

والله تعالى أعلم، وصلّى الله وسلّم على أشرف الخلق والرسل نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

ابن حجر، أحمد بن علي. "تقريب التهذيب". تحقيق محمد عوامة (ط٤، حلب: دار الرشيد، ١٤١٢هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي. "فتح الباري شرح صحيح البخاري". (ب ط، بيروت: دار المعرفة للنشر، ب ت).

ابن حجر، أحمد بن علي. "تهذيب التهذيب". (ب ط، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ب ت).

ابن بطة، عبيد الله بن محمد. "الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة". تحقيق رضا بن نعسان معطي، ويوسف بن عبد الله الوابل، وعثمان عبد الله آدم. (ط٢، الرياض: دار الراية للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ).

ابن بطة، عبيد الله بن محمد. "الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، ومجانبة المخالفين ومباينة أهل الأهواء المارقين. (ب ط، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، ١٤٠٤هـ).

ابن أبي يعلى، محمد بن أبي يعلى. "طبقات الحنابلة". (ب ط، بيروت: دار المعرفة للنشر، ب ت).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة". اختصره الشيخ محمد الموصلي. (ب ط، القاهرة: مكتبة المتنبي، ب ت).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين". تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي. (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

ابن القيم، محمد ابن أبي بكر. "زاد المعاد في هدي خير العباد". تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط. (ط٨، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

ابن أبي العز، محمد بن علاء الدين. "شرح الطحاوية". تحقيق شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي. (ط١٠، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

ابن العربي، محمد بن عبد الله. "أحكام القرآن". راجع أصوله وخرّج أحاديثه وعلَّق عليه محمد عبد القادر عطا. (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

ابن فارس، أحمد بن فارس. "معجم مقاييس اللغة". عبد السلام محمد هارون. (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. "مجموع الفتاوى". تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. (ب ط، المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. "مجموعة الرسائل الكبرى". (ب ط: بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب ت).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. "الردّ على المنطقيين". (ب ط، بيروت: دار المعرفة، ب ت).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. "درء التعارض بين العقل والنقل". تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم. (ط٢، المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. " منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ". تحقيق محمد رشاد سالم. (ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٦هـ).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. "الاستقامة". تحقيق محمد رشاد سالم. (ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣هـ).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. "نقض المنطق". تصحيح محمد حامد الفقي. (ب ط، القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، ب ت).

ابن منظور، محمد بن أكرم. "لسان العرب". تعليق علي شيري. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ).

ابن الأثير، المبارك بن محمد. "النهاية في غريب الحديث والأثر". تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي. (ب ط، القاهرة: دار الفكر الإسلامي الحديث، ٢٠٠٠م).

ابن دريد، محمد بن الحسن. "جمهرة اللغة". تحقيق رمزي منير بعلبكي. (ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م).

ابن ماجه، محمد بن يزيد. "سنن ابن ماجه". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. (ب ط، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية – دار الريان للتراث، ب ت).

أبو زيد، بكر بن عبد الله، "الرد على المخالف". (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤١٤هـ).

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. "جامع العلوم والحكم". تحقيق شعيب الأرناؤوط – إبراهيم باجس. (ط٧، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م).

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. "تلبيس إبليس". (ط١، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

ابن حزم، علي بن أحمد. "الإحكام في أصول الأحكام". تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، قدّم له الأستاذ الدكتور إحسان عباس. (ط٢، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. "الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبِّهة". تحقيق عمر بن محمود أبو عمر. (ط١، الرياض: دار الراية، ١٤١٢هـ).

الآجري، محمد بن الحسين. "الشريعة"، تحقيق محمد حامد الفقي. (ط١، الرياض: دار السلام، ١٤١٣هـ).

الألباني، محمد ناصر الدين. "سلسلة الأحاديث الصحيحة". (ط٤، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ).

الألباني، محمد ناصر الدين. "ضعيف الجامع الصغير وزيادته". أشرف على طبعه: زهير الشاويش. (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٠هـ).

اللالكائي، هبة الله بن الحسن. " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ". تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان. (ط٢، الرياض: دار طيبة، ١٤١١هـ).

الأشعري، علي بن إسماعيل. "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين". تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. (ط٢، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٣٩٨هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل. "خلق أفعال العباد". (ب ط، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، ب ت).

البخاري، محمد بن إسماعيل. "صحيح البخاري". تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط١، دار طوق النجاة –مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي–، ١٤٢٢هـ).

البيهقي، أحمد بن الحسين. "الأسماء والصفات". حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، وقدّم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي. (ط١، جدة: مكتبة السوادي، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م).

البغوي، الحسين بن محمد. "شرح السنة". تحقيق شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش. (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ).

الجرجاني، علي بن محمد. "التعريفات". ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصحاح". تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

حكمي، حافظ بن أحمد. "معارج القبول بشرح سلم الوصول". تحقيق عمر بن محمود أبو عمر. (ط١، الدمام: دار ابن القيم، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م).

الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الحكيم. "المستدرك على الصحيحين". تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. "تاريخ بغداد". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ).

الخلال، أحمد بن محمد، "السنة". تحقيق الدكتور عطية الزهراني. (ط١، الرياض، دار الراية، ١٤١٠هـ، والمجلد السادس والسابع مخطوط.)، (ق/ ١٥٧/أ).

الدارمي، عثمان بن سعيد. "الرد على الجهمية". تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: زهير الشاويش. (ط٤، بيروت — دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٢هـ).

الدارمي، عثمان بن سعيد. "الرد على بشر المريسي". تحقيق محمد حامد الفقي. (ب ط، دار الكتب العلمية -تصوير-، ١٣٥٨هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري. (ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق علي البجاوي. (ب ط، بيروت: دار المعرفة، ب ت).

الذهبي، محمد بن أحمد. "سير أعلام النبلاء"، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وحسين الأسد. (ط٩، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع". تحقيق ذيب بن مصري بن ناصر القحطاني. (ب ط، الرياض: مطابع الرشيد، ١٤٠٩هـ).

السجزي، عبيد الله بن سعيد. "رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت". تحقيق محمد باكريم با عبد الله. (ط١، المدينة المنورة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ).

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. "الاعتصام". تحقيق سليم بن عيد الهلالي. (ط١، الخبر: دار ابن عفان، ١٤١٢هـ).

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. "الموافقات في أصول الشريعة". تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. (ط١، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

الشوكاني، محمد بن علي. "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول". الشيخ أحمد عزو عناية، وقدّم له الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور. (ط١، دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

الشوكاني، علي بن محمد. "فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير". (ط٢، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٣هـ).

الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان في تفسير القرآن- تفسير الطبري". تحقيق أحمد محمد شاكر. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

الطبري، محمد بن جرير. "صريح السنة". تحقيق بدر الدين يوسف المعتون. (ط١، الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٠٥هـ).

الطرطوشي، محمد بن الوليد. "كتاب الحوادث والبدع". ضبطه وعلّق عليه علي بن حسن بن عبدالحميد الحلبي (ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤١٦هـ).

عبد الله بن الإمام أحمد، "السنة". تحقيق محمد سعيد سالم القحطاني. (ط٢، الدمام: رمادي للنشر – الرياض: المؤتمن للتوزيع).

العثيمين، محمد بن صالح. "فتح رب البرية بتلخيص الحموية". (ب ط، الرياض: دار الوطن للنشر، ب ت).

العثيمين، ا محمد بن صالح. "رسائل في العقيدة". (ط٢، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ).

العثيمين، محمد بن صالح. "شرح العقيدة الواسطية". (ط٢، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤١٥هـ).

العيني، محمود بن أحمد. "عمدة القاري شرح صحيح البخاري". (ب ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب ت).

الغزالي، محمد بن محمد، "معيار العلم في فن المنطق". تحقيق الدكتور سليمان دنيا. (ب ط، مصر: دار المعارف، ١٩٦١م).

الفيومي، أحمد بن محمد. "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير". (ب ط، بيروت: المكتبة العلمية، ب ت).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. "العين". تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي. (ب ط، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ب ت).

محمد حسني الزين. "منطق ابن تيمية ومنهجه الفكري". (ط١، المكتب الإسلامي، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

محمد فؤاد عبد الباقي. "حاشية سنن ابن ماجه". بتحقيقه هو. (ب ط، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي -مطبوع مع سنن ابن ماجه-، ب ت).

النووي، يحيى بن شرف. "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج". (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ).

النووي، يحيى بن شرف. "تهذيب الأسماء واللغات". التصحيح والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية. (ب ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ب ت).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج. "صحيح مسلم". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. (ب ط، استنبول: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع).

هادي فضل الله. "مقدمات في علم المنطق". (ط١، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٥م).

الهيثمي، علي بن أبي بكر. "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد". تحقيق عبدالله الدرويش. (ب ط، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ).

الهيتمي، أحمد بن محمد. "الفتاوى الحديثية". (ب ط، دار الفكر، ب ت).

Bibliography

Ibnu hajar, Ahmad bin Alli. "Teqreebu-Tahdheeb". Investigated by Muhammad Awaamah. (4th edition. Halab: Daaru-Rosheed, 1412).

Ibnu hajar, Ahmad bin Alli. "Fathul-Baari Sharhu Soheehil-Bukhori". (No edition. Beirut: Daarul-Mahrifah Lin-nashr, No date).

Ibnu hajar, Ahmad bin Alli. "Tahdheebu-Tahdheeb". (No date. Al-Qoohiroh: Daarul-Kitaab Al-Islaami, No date).

Ibnu battoh, Ubaedulloh bin Muhammad. "Al-Ibaanah An Shareehatil-Firqoti Annaajiyati Wa Mujaanabatil-Firoqi Almodhmuumah". Investigated by Ridoo bin Nahsaan Mu'tii Wa Yuusuf bin Abdullah Al-Waabil Wa Uthman Abdullah Aadam. (2nd edition. Ar-Riyad: Daaru- Rooyah, 1415).

Ibnu battoh, Ubaedulloh bin Muhammad. "Asharhu Wal-Ibaanah Alaa Usuulis-Sunnah Wad-Diyaanah, Wa Mujaanabatul-Mukhalifeen, Wa Mubaayanatu Ahlil-Awaah Almaariqeen". (No edition. Makkah Al-Mukaramoh: maktabatul-Faesoliyyah,1404).

Ibnu Abii Yahla, Muhammad bin Abii Yahla. "Tobaqootul-Hanaabilah". (No edition. Beirut: Daarul-Mahrifah Lin-nashr, No date).

Ibnu Qoyyim, Muhammad bin Abiibakr. "Mukhtasorus-Sowaaiqi Al-Mursalah Alal-Jahmiyyah Wal-Muhatilah". Summarized by Ashaikh Muhammad Al-Muusili. (No edition. Al-Qoohiroh: Maktabatul-Mutanabbi, No date).

Ibnu Qoyyim, Muhammad bin Abiibakr. "Madaarijus-Saalikeen Baena Manaazili Iyyaaka Nahbudu Wa Iyyaaka Nastaheen". Investigated by Muhammad Almuhtasim Billah Al-Bagdaadi. (3rd edition. Beirut: Daarul-Kitaab Al-Arabi, 1416-1996).

Ibnu Qoyyim, Muhammad bin Abiibakr. "Zaadul-Mihaad

Fii Adyi Khairil-Ibaad". Investigated by Shu'aib Al-Arna'out Wa Abdul-Qoodir Al-Arna'out. (8th edition. Beirut: Mu'hassasatur-Risaalah, 1405).

Ibnu Abil-Izzi, Muhammad bin Alaahud-Deen. "Sharhul-Aqeedah At-tohaawiyyah". Investigated by Shu'aib Al-Arna'out Wa Abdullah Abdul-Muhseen At-turki. (10th edition. Beirut: Mu'hassasatur-Risaalah, 1417-1997).

Ibnu Al-Arabi, Muhammad bin Abdillah. "Ahkaamul-Qur'an". Revised by Muhammad Abdul-Qoodir Atoo. (3rd edition. Beirut: Daarul-Kutub Al-Ilmiyyah, 1424-2003).

Ibnu Faaris, Ahmad bin Faaris, "Mu'jamu Maqooyeesil-Lughoh". Investigated by Abduls-Salam Muhammad Haaruun. (1st edition. Beirut: Daarul-Jael, 1411).

Ibnu Taemiyah, Ahmad bin Abdul-Haleem."Ar-Roddu Alal-Montiqiyeen". (No edition. Beirut: Daarul-Mahrifah, No date).

Ibnu Taemiyah, Ahmad bin Abdul-Haleem."Majmuhul-Fataawaa". Investigated by Abdur-Rahmon bin Muhammad bin Qoosim. (No edition. Al-Modeenah Al-Munawaroh: Mujammahul-Maliki Fahd Li Tibaahatil-Mus'hafu As-Shareef, 1416-1995).

Ibnu Taemiyah, Ahmad bin Abdul-Haleem."Majmuuhatur-Rosaahil Al-Kubroo". (No edition. Beirut: Daaru Ihyahit-Turoosu Al-Islaami, No date).

Ibnu Taemiyah, Ahmad bin Abdul-Haleem."Dar'hut-Tahaarudu Baenal-Aqli Wan-Naqli". Investigated by Dr. Muhammad Roshaad Saalim. (2nd edition. Al-Mamlakatul-Arabiyyah As-Sahuudiyyah: Jaamiha Muhammad bin Sahuud Al-Islaamiyyah, 1411-1991).

Ibnu Taemiyah, Ahmad bin Abdul-Haleem."Min'haajus-Sunnah An-Nabawiyyah Fii Naqdi Kalaamis-Sheehah

Al-Qodariyyah". Investigated by Dr. Muhammad Roshaad Saalim. (1st edition. Ar-Riyadh: Jaamiha Muhammad bin Sahuud Al-Islaamiyyah, 1406).

Ibnu Taemiyah, Ahmad bin Abdul-Haleem."Al-Istiqoomah". Investigated by Dr. Muhammad Roshaad Saalim. (1st edition. Ar-Riyadh: Jaamiha Muhammad bin Sahuud Al-Islaamiyyah, 1403).

Ibnu Taemiyah, Ahmad bin Abdul-Haleem."Naqdul-Montiq". Corrected by Muhammad Haamid Al-Faqqi (No edition. Al-Qoohiroh: Mak'tabatus-Sunnah Al-Muhammadiyyah, No date).

Ibnu Monzhuur, Muhammad bin Ak'rom. "Lisaanul-Arob". Commentator: Ali Shiiri. (1st edition. Beirut: Daaru Ihyahit-Turoosu Al-Arobiy, 1408).

Ibnul-Atheer, Al-Mubaarok bin Muhammad. "An-Nihaayah Fii Goreebil-Hadith Wal-Athar". Investigated by Toohir Az-Zaawi Wa Mahmuud At-Tonnaaji. (No edition. Al-Qoohiroh: Daarul-Fikr Al-Islaami Al-Hadeeth, 2000).

Ibnu Duraed, Muhammad bin Al-Hasan. "Jam'harotul-Lughoh". Investigated by Romzi Muneer Ba'labaki. (1st edition. Beirut: Daarul-Ilmi Lilmalaayeen, 1987).

Ibnu Maajah, Muhammad bin Yazeed. "Sunanu Ibni Maajah". Investigated by Muhammad Fuhaad Abdul-Baaqi. (No edition. Al-Qoohiroh: Daarul-Kutub Al-Arobiyyah, Daarur-Royyaan Lit-Turoos, No date).

Abuu Zaed, Bakr bin Abdillah. "Ar-Roddu Alal-Mukhoolif". (1st edition. Ar-Riyaadh: Daarul-Aasimoh, 1414).

Ibnu Rojab, Abdur-Rahmon bin Ahmad. "Jaamihul-Uluumi Wal-Hikam". Investigated by Shu'aib Al-Arna'out Wa Ibraheem Baajis. (7th edition. Beirut: Mu'hassasatur-Risaalah, 1422-2001).

Ibnul-Jaozi, Abdur-Rahmon bin Ali. "Telbeesu Iblees". (1st edition. Beirut: Daarul-Fikr Lit-Tibaha Wan-

Nashr, 1421-2001).

Ibnu Hazmi, Ali bin Ahmad. "Al-Ihkaam Fii Usuulil-Ahkaam". Investigated by Shaikh Ahmad Muhammad Shaakir, Introduced by Prof. Ihsaan Abbaas. (2nd edition. Beirut: Daarul-Aafaaqi Al-Jadeedah, 1403-1983).

Ibnu Qutaebah, Abdullah bin Muslim. "Alikhtilaafu Fil-Lafdhi War-Roddu Alal-Jahmiyyah Wal-Mushabbihah". Investigated by Umar bin Mahmuud Abu Umar. (1st edition. Ar-Riyaadh: Daarur-Rooyah, 1412).

Al-Aajuri, Muhammad bin Al-Husaen. "As-Shareehah". Investigated by Muhammad Haamid Al-Faqqi. (1st edition. Ar-Riyadh: Daarus-Salaam, 1413).

Al-Albaani, Muhammad Naasirud-Deen. "Silsilatul-Ahaadeeth As-Soheehah". (4th edtion. Beirut: Al-Maktabu Al-Islaami, 1405).

Al-Albaani, Muhammad Naasirud-Deen. "Doheeful-Jaamih As-Sogeer Wa Ziyaadaatuh". Supervised by Zuaer As-Shaaweesh. (1st edtion. Beirut: Al-Maktabu Al-Islaami, 1410).

Al-Laalakaahi, Hibatul-Lah bin Al-Hasan. "Sharhu Usuuli-Ihtiqoodi Ahlus-Sunnah Wal-Jamaha". Investigated by Ahmad Sa'd Hamdaan. (2nd edition. Ar-Riyadh: Daaru Toyibah, 1411).

Al-Ashariyyu, Ali bin Ismaheel. "Maqoolaatul-Islaamiyeen Wakhtilaaful-Musoleen". Investigated by Muhammad Muhyideen Abdul-Hameed. (2nd edition. Al-Qoohiroh: Maktabatun-Nahdoh AL-Mosriyyah, 1398).

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismaheel. "Khalqu Af'aalul-Ibaad". (No edition. Maktabatut-Turoosul Al-Islaamii, No date).

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismaheel. "Soheeh Al-

Bukhari". Investigated by Muhammad Zuaer bin Naasir An-Naasir. (1st edition. Daarut-Taouqu An-Najaat, Copied from As-Sultooniyyah, 1422).

Al-Baehaqi, Ahmad bin Al-Husaen. "Al-Asmahu Was-Sifaat". Investigated by Abdullah bin Mahammad Al-Haashidi, and introduced by Shaikh Muqbil bin Haadi Al-Wadihi. (1st edition. Jeddah: Maktabatus-Sawaadi, 1413-1993).

Al-Bagawi, Al-Husaen bin Muhammad. "Sharhus-Sunnah". ". Investigated by Shu'aib Al-Arna'out Wa Muhammad Zuaer As-Shaaweesh. (2nd edition. Beirut: Al-Maktabu Al-Islaami, 1406).

Al-Jurjaani, Ali bin Muhammad. "At-Ta'reefaat". Corrected by Some Scholars. (1st edition. Beirut: Daarul-Kutub Al-Ilmiyyah, 1403-1983).

Al-Jaohari, Ismaheel bin Hamaad. "As-Sihaah". Investigated by Ahmad Abdul-Gofuur Ataar. (4th edition. Beirut: Daarul-Ilmi Lilmalaayeen, 1403-1978).

Hakami, Haafidh bin Ahmad. "Mahaarijul-Qoboul Bisharhi Sullamil-Wusuul". Investigated by Umar bin Mahmuud Abu Umar. (1st edition. Ad-Dammam: Daaru Ibnil-Qoyyim, 1410-1990).

Al-Haakim, Muhammad bin Abdul-Hakeem. "Al-Mustadrok Alaa Soheehaeni". Investigated by Mustapha Abdul-Qoodir Atoo. (1st edition. Beirut: Daarul-Kutub Al-Ilmiyyah, 1411).

Al-Khateeb, Ahmad bin Ali. "Ta'reekh Bagdaad". (1st edition. Beirut: Daarul-Kutub Al-Ilmiyyah, 1405).

Al-Khollal, Ahmad bin Muhammad. "As-Sunnah". Investigated by Dr. Atiyah Az-Zahraani. (1st edition. Ar-Riyad: Daaru- Rooyah, 1410, Volume 6 and 7 are still manuscript).

Ad-Daarimi, Uthman bin Saeed. "Ar-Raddu Alal-Jahmiyyah". Investigated by Zuaer As-Shaaweesh.

(4th edition. Beirut & Damashqu: Al-Maktabu Al-Islaami, 1402).

Ad-Daarimi, Uthman bin Saeed. "Ar-Raddu Alaa Bishir Al-Muriisi". Investigated by Muhammad Haamid Al-Faqqi. (No edition. Daarul-Kutub Al-Ilmiyyah - copied- 1358).

Adhahbi, Muhammad bin Ahmad. "Ta'reekhul-Islaam Wa Wafayaatul-Mashaheer Wal-Ahlaam". Investigated by Dr. Umar Abdus-Salam Tadammuri. (2nd edition. Beirut: Daarul-Kitaab Al-Arabi, 1413).

Adhahbi, Muhammad bin Ahmad. "Miizaanul-Ihtidaal Fii Naqdir-Rijaal". Investigated by Ali Al-Bajaawi. (No edition. Beirut: Daarul-Mahrifah, No date).

Adhahbi, Muhammad bin Ahmad. "Siyaru Ahlaami An-Nuballah". Investigated by Shu'aib Al-Arna'out Wa Husaen Al-Asad. (9th edition. Beirut: Mu'hassasatur-Risaalah, 1413).

As-Sayuuti, Abdur-Rahmon bin Abi bakr. "Al-Amru Bittibah Wan-Nahyu Anilibtidah". Investigated by Dhaeb bin Misri bin Naasir Al-Qahtooni. (No edition. Ar-Riyadh: Motaabihur-Rosheed, 1409).

As-Sajzii, Ubaedullah bin Saeed. "Risaalatus -Sijzii Ilaa Ahli Zubaed Fir-Roddi Alaa Mon Ankaral-Harfa Was-Saout". Investigated by Muhammad Baa Kareem Baa Abdullah. (1st edition. Al-Madinah Al-Munawwaroh: Markaz Al-Bahthu Al-Ilmi Wa Ihyahit-Turoosu Al-Islaami Bil-Jaamihatul-Islaamiyyah, 1413).

Ashaatibi, Ibraheem bin Muusa. "Al-I'tisoom". Investigated by Saleem bin ei'd Al-Ilaali. (1st edition. Al-Khubar: Daaru Ibni Affaan, 1412).

Ashaatibi, Ibraheem bin Muusa. "Al-Muwaafaqoot Fii Usuulis-Shariah". Investigated by Abu Ubaedah MashuurBIN Hassan Aal Salman. (1st edition. Al-Khubar: Daaru Ibni Affaan, 1417-1997).

As-Shaokaani, Muhammad bin Ali. "Irshaadul-Fuhuul Ilaa Tahqeeqil-Haqi Min Ilmil-Usul". Investigated by Shaikh Ahmad Azwu Inaayah, and introduced by Shaikh Khaleel Al-miis and Dr. Waliyud-Deen Soolih Farfuur. (1st edition. Daarul-Kitaab Al-Arabi, 1991).

As-Shaokaani, Muhammad bin Ali. "Fathul-Qodeer Al-Jaamiu Baena Fannae Ar-Riwayyah Wad-Dirooyah Min Ilmit-Tafseer". (2nd edition. Misr: Maktaba Wa Matbahatu Mustapha Al-Baabi Al-Halabi Wa Aolaaduh,1383).

At-Tobari, Muhammad bin Jarir. "Jaamiul-Bayaan Fii Tafseeril-Qur'an". Investigated by Shaikh Ahmad Muhammad Shaakir. (1st edition. . Beirut: Mu'hassasatur-Risaalah, 1420-2000).

At-Tobari, Muhammad bin Jarir. "Soreehus-Sunnah". Investigated by Badrud-Deen Yuusuf Al-Ma'tuun. (1st edition. Al-Kuwaet: Daarul-Khulafah Lil-Kitaabu Al-Islaami,1405).

At-Tortuushi, Muhammad bin Al-Waleed. "Kitaabul-Hawaadith Wal-Bida'h". Commentator: Ali bin Hassan bin Abdil-Hameed Al-Halabi. (1st edition. Ad-Dammam: Daaru Ibnul-Jaozi, 1416).

As-Shaebaani, Abdullah bin Al-Imam Ahmad. "As-Sunnah". Investigated by Muhammad Saeed Saalim Al-Qahtooni. (2nd edition. Ad-Dammam: Romaadi Lin-Nashr, Ar-Riyadh: Al-Mu'tamanu Lit-Taozeeh, No date).

Al-Uthaemean, Muhammad bin Soolih. "Fat'hu Robbil-Bariyyah Bitalkheesil-Hamawiyyah". (No edition. Ar-Riyadh: Daarul-Waton Lin-Nashr, No date).

Al-Uthaemean, Muhammad bin Soolih. "Rosaailun Fil-Aqeedah". (2nd edition. Ar-Riyadh: Maktabatul-Maharif, 1404).

Al-Uthaemean, Muhammad bin Soolih. "Sharhul-Aqeedah Al-Waasitiyyah". (2nd edition. Ad-Dammam: Daaru

Ibnul-Jaozi, 1415).

Al-Aini, Mahmuud bin Ahmad. "Umdatul-Qari Shar'hu Saheehil-Bukhari". (No edition. Beirut: Daaru Ihyahit-Turoosu Al-Arabi, No date).

Al-Gazaali, Muhammad bin Muhammad. "Mi'yaarul-Ilmi Fii Fannil-Montiq". Investigated by Dr. Sulaeman Dunya. (No edition. Misr: Daarul-Mahaarif, 1961).

Al-Fayyuumiy, Ahmad bin Muhammad. "Al-Misbahu Al-Muneer Fii Gareebis-Shar'hi Al-Kabeer". (No edition. Beirut: Al-Maktabatu Al-Ilmiyyah, No date).

Al-Faroohiidiy, Al-Khaleel bin Ahmad. "Al-Aen". Investigated by Dr. Mahdii Al-Makhzoumiy and Dr. Ibraheem As-Saamirooiy. (No edition. Beirut: Daaru Wa Maktabatul-Hilaal, No date).

Muhammad Husnii Az-Zaen. "Montiqu Ibni Taemiyah Wa Man'hajuhu Al-Fikrii". (1st edition. Al-Maktabu Al-Islaamiy, 1399-1979).

Muhammad Fuhaad Abdul-Baaqi. "Haashiyatus-Sunani Ibni Maajah". Investigated by himself. (No edition. Al-Qoohiroh: Daaru Ihyaahil-Kutubi Al-Arobiyyah, Faisol Iisa Al-Baabi Al-Halabi, Printed with Sunanu Ibni Maajah, No date).

An-Nawawiy, Yahya bin Sharaf. "Al-Min'haaju Shar'hu Soheehi Muslim bin Hajjaaj". (3rd edition. Beirut: Daaru Ihyahit-Turoosu Al-Arobiy, 1392).

An-Nawawiy, Yahya bin Sharaf. "Tahdjeebul-Asmaai Wal-Logaat". Corrected by Sharikatul-Ulamah, with help of Idaaratut-Tibahah Al-Minbariyyah. (No edition. Beirut: Daarul-Kutub Al-Ilmiyyah, No date).

An-Naesabuuriy, Muslim bin Hajjaaj. "Soheehu Muslim". Investigated by Muhammad Fuhaad Abdul-Baaqi. (No edition. Istambul: Al-Maktabatu Al-Islaamiyyah Lit-Tibaha Wan-Nashr Wat-Taozeeh, No date).

Haadii Fadlul-Lah. "Muqoddamootun Fii Il-Mi Al-

Montiq". (1st edition. Beirut: Daarut-Taleehah Lit-Tibahah Wan-Nashr, 1985).

Al-Haethamiy, Ali bin Abiibakr. "Mujammahuz-Zawaaidi Wa Manbahul-Fawaidi". Investigated by Abdullah Ad-Darweesh. (No edition. Beirut: Daarul-Fikr, 1414).

Al-Haetamiy, Ahmad bin Muhammad. "Al-Fataawa Al-Hadeethiyyah". (No edition. Daarul-Fikr. No date).

The contents of the issue

No.	The research	The page
1)	**Jealousy between Commendation and Condemnation in Light of the Noble Sunnah** Dr. Muhsin Sameeh Al-Khalidi	9
2)	**The Prohibition of Physical Abuse An Objective Study in Light of the Prophetic Sunnah** Dr. Shihab Ad-Deen Muhammad Ali Abu Zahw	167
3)	**The Prohibition on Imitating Animals in the Prophetic Sunnah: An Objective Hadith Study** Dr. Awad Ibrahim Mansour Babakr	281
4)	**A Study and Investigation of the book titled Shifāh Al-Qalb fee Ma'rifat Ar-Rabb Subhaanahu wa Ta'aala authored by: Sheikh Yahya bin Abi Al-Khayr Al-'Omrāni Al-Yamāni (d. 585 AH)** Dr. Yousuf bun Muhammad Al-Mahmadi	419
5)	**Innovations Are Majors and Minors, Fundamentals and Offshoots (The Innovation of Claiming "Qur'an is a Creation" As a Case Study)** Dr. Abdul Mun'im Abdul Ghafour Asraar	507
6)	**The Belief in Sidratul Al-Muntaha (Lote Tree of the Utmost Boundary)** Dr. Adil bun Haji al-Amiri	597
7)	**The Digital Currencies Violations of the Shari'ah (Islamic law), (Bitcoin) as a Sample, an Established Juristic Study** Dr. Ahmad Nabil Muhammad Al-Husainaan	675

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must have not been published before.
- It should be genuine, innovative and informative.
- It should not been excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- It should include the following:
  - Title page in Arabic.
  - Title page in English.
  - An abstract in Arabic.
  - An abstract in English.
  - Introduction.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Transliteration of Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- If the research is published in paper form (hardcopy), the researcher will be given one free copy of the journal's issue in which his work was published and (10) copies excerpted from his research paper.
- In case the research is approved for publication, the journal assumes all of its copyrights and reserves the right to republish it in a hard or soft copy, and it also have the right to include it in a local and global database with or without compensation, and without having to obtain the researcher's permission.
- The researcher shall not republish his research which has been accepted for publication in the journal in any other publishing channel without a prior written permission from the editor-in-chief.
- The style of documentation adopted in the journal is Chicago style.

(*) These general rules are explained in detail in the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Amin bun A'ish Al–Muzaini
(editor)
A professor of Quranic science and its interpretation at Islamic University

Prof. Dr. Abdullah bun Julaidaan Az–Zufairi
A professor of Aqidah at Islamic University

Prof. Dr. Hafiz bun Muhammad Al–Hakami
A professor of Hadith Sciences at Islamic University

Prof. Dr. Muhammad Sa'd bun Ahmad Al–Youbi
A professor of Fundamentals of Fiqh at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bun Muhammad Ar–Rufaa'i
A professor of Fiqh at Islamic University

Prof. Dr. Abdu Raheem bun Abdillah As–Shinqiti
A professor of Quranic recitations at Islamic University

Prof. Dr. Ali bun Sulaiman Al–Ubaid
A former professor of Quranic science and its interpretation at Imam Muhammad bun Saud's University

Prof. Dr. Mubarak Muhammad Ahmad Rahmat
A professor of Quranic studies at Ummu Darrman Islamic University

Prof. Dr. Muhammad bun Khalid Abdil Azeez Mansour
A professor of Fiqh and its fundaments at Jordanian and Kuwait University

***

Editorial Secretary: **Khalid bun Sa'd Al–Ghamidi**
Publishing department: **Omar bun Hasan al–abdali**

The consulting board

Prof.dr. Sa'd bun Turki Al–Khathlan
A former member of the high scholars

His highness Prince Dr. Sa'oud bun Salman bun Muhammad A'la Sa'oud
Associate professor of Aqidah at King Sa'oud University

His excellency Prof. dr. Yusuff bun Muhammad bun Sa'eed
Vice minister of Islamic affairs

Prof.dr. A'yaad bun Naami As–Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.dr. Abdul Hadi bun Abdillah Hamitu
A professor of higher education in Morocco

Prof.dr. Musa'id bun Suleiman At–Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. dr. Ghanim Qadouri Al–hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. dr. Mubarak bun Yusuf Al–Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. dr. Zain Al–A'bideen bilaa Furaij
A professor of higher education at Al-Hassan the second's University

Prof. dr. Falih Muhammad As–Shageer
A professor of Hadith at Imam bun Saud's University

Prof. dr. Hamad bun Abdil Muhsin At–Tuwaijiri
A professor of Aqeedah at Imam Muhammad bun Saud's University

Prof. dr. Abdul Azeez bun Abdurrahman Ar–Rabee'a
Professor of compared Fiqh at the higher school for Judiciary

Paper version

Filed at the King Fahd National Library No. 8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH

International serial number of periodicals (ISSN) 7898-1658

Online version

Filed at the King Fahd National Library No. 8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH

International Serial Number of Periodicals (ISSN) 7901-1658

the journal's website

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)


بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Vol: 190 part 2 Issue: 53 September 2019